

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Mohamed Boudiaf University, M'sila
Faculty of Economic, Commercial
and Management Sciences
Department of Finance and
accounting



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير

العنوان

دور التدقيق الداخلي في تحسين الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة "ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية المسيلة"

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية ومحاسبة

من إعداد الطلبة

- نجم حنان

- مسعودي شعبان

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د.مبروكة حجار
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. بن وارث حجيبة
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د.ريمة بلفيطح

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي

فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

لقوله الرسول (ص): "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

بعد شكرنا لله عز وجل أن أعاننا على إنجاز هذا البحث المتواضع....

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذة الفاضلة بن وارث حجيبة على تفضلها بقبول الإشراف على بحثنا هذا، وعلى ما أسدته لنا من نصائح وإرشادات كانت بمثابة السراج المنير في كل خطواتنا. ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن نوجه شكرنا واحترامنا إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا الجهد المتواضع.

كما نتقدم بالشكر إلى كل الطاقم المسير لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية المسيلة وبالخص رئيس خلية التدقيق السيد الفاضل شكار صلاح الدين الذي ساهم بشكل كبير في تزويدنا بالمعلومات المطلوبة.

كما أتقدم بالشكر والاعتراف بالفضل لكل من ساهم من قريب أو بعيد بشكل مباشر أو غير مباشر في إعداد هذا العمل ولو بكلمة طيبة وأرجو

من الله الثواب والأجر

جزاكم الله خيرا

إهداء

"إلى كل من علمني حرفاً نهدي هذا العمل"

ش/مسعودي

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير فلقد كان له الفضل في بلوغي
التعليم العالي

من كان لس سندا ومصدر قوة والدي الحبيب أطال الله في عمره
إلى من وضعتني على طريق الحياة ولم تترد في كسب كل الجهد في سبيل
إسعادي

على الدوام إلى نبع الحنان ونعمة الله على أمي الحبيبة

إلى أختي توأم روحي وقرّة عيني ورفيقتي

إلى إخوتي التي هم سندي في الحياة

إلى أمي الثانية جدتي وكل أفراد عائلتي

إلى صديقاتي وأصدقائي رفقاء الكفاح في مسيرة الحياة

إلى كل من نسيهم قلبي ولم ينساهم قلبي

مع خالص محبتي

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة وهذا من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: دور التدقيق الداخلي في تحسين الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية إذ قمنا باستخدام بعض الأدوات المستعملة في البحث المتمثلة في المقابلة الشخصية والملاحظة، كما سجلنا أن نظام الرقابة الداخلية في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري فعال وملتزم بالإجراءات المتبعة داخل المؤسسة من خلال عملية التدقيق الداخلي للمؤسسة

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، نظام الرقابة الداخلية، المؤسسة الاقتصادية ديوان

الترقية والتسيير العقاري

abstract:

This study aims to find out the role of internal audit in improving the internal control system in the organization, and this is through answering the following problem: the role of internal audit in improving the internal control of the economic institution, as we used some of the tools used in the research, represented by a personal interview and observation, we also recorded that the internal control system

Keywords: internal audit, internal control system, economic institution Bureau of Real Estate Promotion and management.

فهرس

المحتويات

الصفحة	الموضوع
-	شكر و عرفان
-	إهداء
-	ملخص
-	فهرس المحتويات
-	فهرس الجداول والأشكال
أ	مقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية لمفهوم التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: الإطار العام للتدقيق الداخلي
07	المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي وخصائصه
08	المطلب الثاني: أهمية التدقيق الداخلي وأهدافه
09	المطلب الثالث: أنواع وطرق التدقيق الداخلي.
11	المطلب الرابع: معايير التدقيق الداخلي
15	المبحث الثاني: ماهية نظام الرقابة الداخلية
15	المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية وخصائصها
16	المطلب الثاني: أهمية الرقابة الداخلية وأهدافها
18	المطلب الثالث: مكونات نظام الرقابة الداخلية وتقييمها
20	المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية لدراسات السابقة
20	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
21	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
22	المطلب الثالث: اختلاف دراستنا عن الدراسات السابقة
الفصل الثاني: دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية المسيلة	
24	تمهيد
25	المبحث الأول: تقديم مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري
25	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة

26	المطلب الثاني: مهام ومجال نشاط ديوان الترقية والتسيير العقاري
27	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي وتنظيم العمل للديوان الترقية والتسيير العقاري
33	المبحث الثاني: تقديم خلية التدقيق الداخلي في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية المسيلة
33	المطلب الأول: مفهوم خلية التدقيق الداخلي في المؤسسة
36	المطلب الثالث: ميثاق التدقيق الداخلي في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري بالمسيلة
37	المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية المسيلة
37	المطلب الأول: تقييم وتحليل لنتائج نظام الرقابة الداخلية
39	المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية
40	خلاصة الفصل
42	الخاتمة
46	قائمة المراجع
49	الملاحق

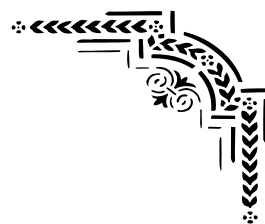
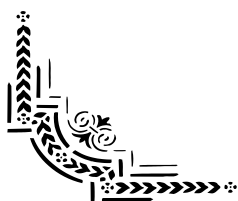
قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
27	الهيكل التنظيمي وتنظيم العمل للديوان الترقية والتسيير العقاري	01

قائمة المختصرات

المختصر	الشرح بالعربية	الشرح بالأجنبية
IIA	معهد المدققين الداخليين	Institute of Internal Auditors
AICPA	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين	American Institute of certified public accountants
SPPIA	المعايير الدولية لممارسة المهنة للتدقيق الداخلي	Standards For the Professional Practice of Internal Auditing

مقدمة



لقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي إلى كبر المؤسسات وتعدد عملياتها فضلا عن تعقيد المشاكل الإدارية الناتجة عن تنوع نشاطها وحجم أعمالها، مما جعلها تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر في المؤسسة، مما أوجب عليها تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي، تسمح لها بإبلاغ كل المتعاملين بالتطورات الحاصلة داخل المؤسسة وكذا النشاطات التي تقوم بها بخلاف ما كان معمول به السابق وهوان صاحب المؤسسة هو المدير والمسير والمراقب ومنتخذ القرار أي انه المتحكم الوحيد بكل هذه الامور ،وقد تطورت إجراءات وعمليات التدقيق من أساليب المراجعة التقليدية إلى الأساليب الحديثة بحيث تم تركيز جهودا إدارة التدقيق الداخلي نحو مجالات أكثر خطورة وذات الأهمية الأكثر في المؤسسة ، وكذلك يعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد أهم الإجراءات التي تتخذها المؤسسات في مواجهة المخاطر والحد منها حيث أن وضع نظام رقابة داخلية فعال يشكل حماية للمؤسسة من المخاطر التي تواجهها ويقلل احتمالية التعرض لها إلى أدنى حد ممكن كما يساهم في تحقيق أهدافها.

من هذا المنطلق فإن هذا البحث يهدف إلى إبراز الدور الأساسي لوظيفة التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية وكذلك التأكيد على ضرورة التزام المدقق الداخلي بالمتطلبات المعرفية والمهنية وأخلاقيات المهنة، وإظهار مدى أهمية التقارير التي يعدها المدقق الداخلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التوصيات التي تساعد المسيرين في ترشيد قراراتهم وأحكامهم.

إن أهمية دراسة وتحليل دور وظيفة التدقيق الداخلي في هذا الحقل الاقتصادي ضرورة تصميم وتنفيذ السياسات والإجراءات اللازمة لدعم موقع هذه الوظيفة بالمؤسسة وبالتالي يقودنا إلى دراسة هذا الموضوع وذلك بطرح الإشكالية التالية:

دور التدقيق الداخلي في تحسين الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية.

وهذه الإشكالية تؤول بنا الى طرح التساؤلات التالية:

1-ماذا يقصد بالتدقيق الداخلي؟

2-ما هي اهمية نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة؟

3-هل هناك علاقة بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية؟

4-هل يساهم التدقيق الداخلي في تحسين وتعزيز نظام الرقابة الداخلية؟

الفرضيات:

ولإعطاء اجابة مؤقتة عن الإشكاليات المطروحة تم عرض الفرضيات التالية:
✓ التدقيق الداخلي: هو نشاط مستقل وموضوعي يعمل بأسلوب ممنهج ومنظم لتحقيق أهداف المؤسسة.

✓ نظام الرقابة الداخلية: هو مجموعة من الخطوات التي تتبعها المؤسسة بهدف التقليل من المخاطر.

✓ علاقة التدقيق الداخلي بنظام الرقابة الداخلية: يتحقق التدقيق الداخلي بأن الإجراءات الخاصة بنظام الرقابة الداخلية مطبقة ومحترمة ومتبعة.

✓ تحسين نظام الرقابة الداخلية مرتبط بفعالية وكفاءة التدقيق الداخلي ومدى تنفيذه.

مبررات اختيار الموضوع:

الاعتبارات الموضوعية :

✓ عدم التطبيق الفعلي للرقابة والتدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية.
✓ حاجة المؤسسات الاقتصادية للتدقيق الداخلي خاصة بعد الانفتاح والتحول الاقتصادي.

✓ إبراز أهمية وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الرقابة الداخلية وتطبيقها في واقع المؤسسات الاقتصادية.

الاعتبارات الذاتية :

✓ كون موضوع البحث يرتبط مع تخصص دراستنا
✓ الرغبة الشخصية في معرفة والاطلاع على محتوى الموضوع وإبراز أهميته.

أهداف الدراسة:

✓ معرفة العلاقة بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية.
✓ توضيح مدى فعالية نظام التدقيق الداخلي واداة الرقابة الداخلية في المؤسسة
✓ تحديد الصعوبات التي تواجه عملية التدقيق أثناء فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

أهمية الدراسة: تتمثل فيما يلي:

✓ أهمية موضوع نظام الرقابة الداخلية ودوره في الحفاظ على ممتلكات واصل المؤسسة.

✓ تكمن أهمية البحث في الحاجة الماسة إلى تطور نظام الرقابة الداخلية ورفع كفاءته.
✓ تكمن أهمية الموضوع في دراسة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية من خلال التدقيق الداخلي خاصة في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية المسيلة.
✓ إبراز الأسس والضوابط التي تحكم أداء المدقق الداخلي في متابعة ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية.

حدود الدراسة:

من أجل الإلمام بإشكالية البحث وفهم جوانبها المختلفة، والوصول إلى نتائج عقلانية كانت:

- ✓ الحدود الموضوعية للدراسة: تتمثل في التطرق لمختلف الجوانب المتعلقة بوظيفة التدقيق ونظام الرقابة الداخليين كأداة فعالة لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ حدود مكانية الدراسة: كانت بمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية المسيلة.
- ✓ الحدود الزمنية: كانت الدراسة من 2024/04/29 إلى 2024/05/18

منهج وأدوات البحث:

للإجابة على التساؤلات المطروحة واختيار صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يمكن من وصف وتحليل الجوانب للموضوع بالإضافة إلى منهج دراسة حالة الذي يمكننا من التعمق في الموضوع من خلال زيارات ميدانية للمؤسسة لتقييم فعالية وظيفة التدقيق الداخلي للمؤسسة وذلك بجمع معلومات وبيانات الدراسة من خلال مقابلة موظفي مصلحة التدقيق، مصلحة الموارد البشرية، مصلحة المحاسبة والمالية، المصلحة التجارية ومصلحة تسيير المخزون، وباقي المصالح، ثم قمنا بتحليلها

مرجعية الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على عدة مراجع مختلفة منها الكتب، والمجلات والرسائل، والمواقع الإلكترونية في الفصل النظري، أما في الفصل التطبيقي فقد اعتمدنا على أسلوب المقابلة الشخصية والملاحظة لجمع المعلومات اللازمة.

صعوبات البحث: كانت قليلة ونذكر منها:

✓ عدم الحصول على تقارير لعدة سنوات سابقة لإجراء الدراسة والمقارنة واستنتاج الملاحظات

✓ الوثائق والمعلومات المسلمة لنا كانت محدودة من المؤسسة محل الدراسة.

هيكلة البحث:

تتمثل هيكلة البحث التي اعتمدها في دراستنا على فصلين، أحدهما نظري والآخر تطبيقي، حيث تطرقنا في:

الفصل الأول إلى ثلاث مباحث الأول يتعلق بالإطار العام للتدقيق الداخلي والثاني ماهية نظام الرقابة أما المبحث الثالث فكان حول مختلف الأدبيات التطبيقية لدراسات السابقة.

الفصل الثاني فشمّل الجانب التطبيقي وقسم هو الآخر إلى ثلاث مباحث بحيث تناولنا في المبحث الأول تقديم مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري والثاني تقديم خلية التدقيق الداخلي في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري أما الثالث فيتناول دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية لمفهوم التدقيق الداخلي

ونظام الرقابة الداخلية



تمهيد:

نظرا لتطورات الكبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية والتي من أهمها توسع المؤسسات من حيث الحجم والنشاط وبالتالي بروز الحاجة إلى وجود أداة إدارية تقوم بمتابعة النظم الرقابية وتجسيد الأطر القانونية مما أدى إلى ظهور التدقيق الداخلي الذي يعد من أهم مكونات نظام المؤسسة واحد أساليب الرقابة الداخلية بحيث إن وجوده يعني تحقيق فعالية الرقابة الداخلية وبالتالي يجب على المؤسسات الحرص على تطبيقها وفق المعايير المخولة لها من أجل إثبات صحة البيانات ومصادقية القوائم المالية وتحقيق الأهداف المرجوة.

المبحث الأول: الإطار العام للتدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي من أهم أدوات الرقابة الداخلية حيث أن وجوده يعني تحقيق فعالية الرقابة الداخلية، كما أنه يسهل العمل للمدقق الخارجي لكونه يعتمد على نتائج تقييمه لفعالية نشاط التدقيق، وقد ازدادت الحاجة إلى وظيفة التدقيق نظرا للتطور المستمر للمؤسسات الاقتصادية وتعدد مجالات نشاطاتها وليس في الجانب المحاسبي فقط بل شمل جميع مجالات عمل المؤسسة

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي وخصائصه

للتدقيق الداخلي عدة تعريفات وخصائص نذكرها فيما يلي:

1: تعريف التدقيق الداخلي:

للتدقيق الداخلي عدة تعريفات سنحاول اختصارها في مجموعة منها:

• تعريف معهد التدقيق الداخلي (IIA) حسب ما جاءت به المعايير الدولية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي (SPPIA) على أنه "التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي واستشاري مصمم ليزيد من قيمة الشركة وتحسين عملياتها يساعد المدقق الداخلي في تحقيق أهدافها من خلال منهجية منتظمة لتقييم وتطوير فعالية إدارة المخاطر وضبط إدارة العمليات (صبيح، صفحة 38) .

• "التدقيق الداخلي هو وظيفة تقويم مستقلة تنشأ داخل المنظمة لفحص وتقييم الأنشطة كخدمة للمنظمة بهدف مساعدة أفراد المنظمة على تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية من خلال تزويد الأفراد بالتحليلات والتقييمات والتوصيات والمشورة والمعلومات المختصة بفحص الأنشطة (جمعة، 2011، صفحة 46) .

• التدقيق الداخلي هو نشاط هادف ومستقل بذاته ويؤدي عملا استشاريا صمم خصيصا لزيادة قيمة الشركة وتطوير عملياتها ولمساعدتها لبلوغ أهدافها عن طريق إيجاد سلوكيات وأنماط تنظيمية لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وضبط وإدارة العمليات والتحقق من فعالية إجراءات الضبط الداخلي والأنظمة المتعددة.

ومنه نلاحظ ونستنتج إن التدقيق الداخلي هو اشم من حيث المفهوم المحاسبي كتدقيق مالي بل يضم عدة جوانب إدارية وتشغيلية وسياسية وتنظيمية تدور حولها المؤسسة والالتزام بتنفيذها وأبرزها ما تعلق بحسن استغلال الموارد البشرية كعنصر مهم من حيث الكفاءة والنزاهة حتى يتسنى لها تنفيذ نظام شامل مبني على التدقيق الدائم لنظام الرقابة.

2: خصائص التدقيق الداخلي:

يتميز التدقيق الداخلي بالخصائص التالية (الخضر، 2017، صفحة 19).

- **نشاط تقييمي مستقل:** يعني إن يكون المدقق الداخلي مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها وان يتبع إداريا أعلى مستويات الهيكل التنظيمي للمؤسسة مثل: مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عنه.
- **نشاط استشاري:** حيث يعمل نشاط التدقيق الداخلي على تزويد الإدارة ومجلس إدارة الشركة بالتحليلات والدراسات والاستشارات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

• **نشاط تأكيدي:** بناء على نتائج تقدير المخاطر يعمل نشاط التدقيق على تقييم كفاية وفعالية وأدوات نظام الرقابة الداخلية، حيث تطمئن الإدارة بان المخاطر المرتبطة بنشاط الشركة مفهومة ويتم التعامل معها بشكل مناسب.

• **نشاط موضوعي:** أي أن يقوم المدقق الداخلي بأداء عمله دون تحيز إلى طرف معين قد تكون له مصلحة في نتائج عملية التدقيق بحيث على المدقق الداخل أن يمارس التجرد والعدالة في جمع وتقييم أدلة الإثبات وتقييم النتائج، فالموضوعية تعتبر خاصة أساسية للمدقق الداخلي فهي تسمح للمدقق بان يوفر كل من خدمات التأكد والنشاط الاستشاري إلى مجلس الإدارة والأطراف ذات المصلحة المشتركة.

المطلب الثاني: أهمية التدقيق الداخلي وأهدافه

عرف التدقيق الداخلي اهتمام واسع في مجال الرقابة الداخلية نظرا لما يقدمه من خدمات لحماية للمؤسسات من الاحتيال والمخاطر، وعلى هذا النحو نتناول أهمية وأهداف التدقيق الداخلي في شكل عناصر موضحة كالتالي:

1: أهمية التدقيق الداخلي:

اكتسبت مهنة التدقيق الداخلي أهمية كبيرة حيث أصبح لها دورا هاما في المؤسسات وذلك من خلال ضبطها للمخالفات والانحرافات عن الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها.

ومن العوامل التي ساهمت في الاهتمام بالتدقيق الداخلي هي كالاتي:

• تطور حجم المؤسسات وانتشارها جغرافيا على نطاق واسع، مما أدى إلى تباعد المسافة بين مختلف المصالح الإدارية؛

• ظهور شركات المساهمة وحاجتها للمعلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والقوائم والحسابات الختامية المنشورة؛

• التحقق من سلامة نظام مسك الدفاتر وضمان توفير معلومات دقيقة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.

• مساعدة مديري المؤسسة على القيام بوظائفهم في الإدارة

2-2 أهداف التدقيق الداخلي:

يمكن تقسيم أهداف التدقيق الداخلي إلى أساسية وثانوية وهي كالاتي: (سلامة، 2010، صفحة

29،31) (مصطفى صالح سلامة 2010 ص31،29)

الأهداف الأساسية: وهي التي تضمن تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة منها:

- ✓ التأكد من اتباع السياسات والإجراءات الموضوعية ومدى الالتزام بها.
- ✓ المحافظة على اموال وموارد المنشأة وحمايتها من الاختلاس وسوء الاستعمال.
- ✓ الالتزام بتزويد الهيئات الادارية المختلفة ببيانات محاسبية دقيقة وصادقة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لمفهوم التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية

✓ الالتزام بتزويد الهيئات الإدارية بالمفارقات والتحليلات والدراسات البيانات والتقارير المالية والإحصائية.

- ✓ رفع كفاءة الإنتاجية باقتراح ما تراه من تعديلات وتحسينات ملائمة.
- الأهداف الثانوية: يقوم المدقق الداخلي بتقديم خدمات شتى للإدارة منها:
- ✓ تنفيذ برامج التدريب التي تنظمها الإدارة للعاملين الجدد والقدامى.
- ✓ بذل جهد العاملين على حسن أداء واجباتهم بدقة وعناية دون تأخير.
- ✓ منع أو الحد من ارتكاب الأخطاء والغش والتلاعب.
- ✓ القيام بدراسات وبحوث بناء على طلب الإدارة.

المطلب الثالث: أنواع وطرق التدقيق الداخلي.

التدقيق يعتبر من اهم أعمال المؤسسات وبدونه من المحتمل تعرض المؤسسة للاحتيال لذلك فان خدمات التدقيق تحافظ وتؤمن المؤسسة وتنفرد أنواع التدقيق وطرقه إلى:

1: أنواع التدقيق الداخلي:

تتمثل أنواع التدقيق الداخلي فيما يلي:

- **التدقيق المالي:** وهو فحص العمليات والقوائم المالية والسجلات المحاسبية لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ والأطر المحاسبية المتعارف عليها.
- **تدقيق الالتزام:** ويهدف هذا التدقيق إلى التحقق من مدى التزام المؤسسة بالإجراءات المقررة سواء كانت إدارية أم سياسية ويعني الالتزام بالقوانين والنظم الداخلية ومدى التقيد بها وبالتالي فالمدقق الداخلي يقدم تقريراً حول وضعية اتباع الإجراءات المقررة من عدمها.
- **التدقيق التشغيلي:** وهذا النوع من التدقيق الهدف منه الفحص الشامل للمؤسسة والتأكد من فعالية التسيير الجيد والمقبول لتحقيق الأهداف المسطرة بنجاح والاستقلال الأمثل للموارد البشرية.
- **التدقيق الاجتماعي:** الهدف منه مراعاة مدى الالتزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مستخدميها من خلال فحص التقارير المالية والاجتماعية من اجل تحقيق الرفاية التامة لمنتجها.
- **التدقيق لأغراض خاصة:** وهذا النوع من التدقيق يحدث استثنائياً بناء على طلب الإدارة للقيام به وفي ظرف ووقت معين ومحدد وعادة يتم عندما تكون هناك أحداث معينة وقعت حينها.
- **التدقيق نظم المعلومات:** ويقصد به التدقيق الإلكتروني إذ يمثل عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة المعلوماتية باستخدام التكنولوجيا وهذه النظم تساعد المدقق من خلال توفرها على جل المعلومات والبيانات المالية والمحاسبية المساعدة للمدقق في إعداد التقارير وتقديمها للمسؤولين لاتخاذ القرار المناسب (الواردات، 2014، صفحة 237).
- **التدقيق البيئي:** ويقصد به مدى التزام المؤسسة بالقوانين والاحتياجات البيئية ضمن المحيط الاقتصادي المتواجدة به من اجل تفادي تعرض نظم العمليات لمخاطر بيئية مستقبلاً.

2: طرق التدقيق الداخلي

يقوم المدقق الداخلي بالاعتماد على عدة طرق لإنجاز مهامه نذكر منها: (الجعارات، 2017، صفحة 6،7).

✓ **المعاينة والجرد:** لتأكد من صحة الرصيد الدفترى يقوم المدقق بمعاينة الأصل ميدانياً والوثائق المثبتة لوجوده والقيام بعمليات حساب ما هو مسجل وجرده.

✓ **المراجعة المحاسبية:** نهدف إلى التأكد من صحة وسلامة الأرقام والبيانات المحاسبية المسجلة بالمستندات والكشوف من الناحية المحاسبية كمراجعة التسجيلات بدفتر اليومية.

✓ **المراجعة المستندة:** لا بد من المدقق إن يتحقق من الشروط الواجب توفرها في المستندات لأنها دليل إثبات ولأن المستندات تعتبر مرجعاً سليماً يعتمد عليها المدقق في صحة العمل.

✓ **نظام المصادقات:** ويقصد بها البيانات المكتوبة من الغير وترسل إلى المدقق بغرض التأكد من صحة أرصدة أو بيانات معينة وهذه الوسيلة أو المعطيات هي أدلة إثبات قوية كونها جاءت من طرف ثالث خارج المؤسسة من الأرصدة النقدية لدى البنوك، أرصدة العملاء، الأوراق المالية المتواجدة لدى البنوك.

✓ **نظام الاستفسارات والتتبع:** وهو توجيه بعض الأسئلة والاستفسارات من قبل المدقق إلى المختصين داخل المؤسسة وتأخذ هذه الاستفسارات أحد الشكلين إما شفوية أو كتابية.

✓ **نظام المقارنات والربط بين المعلومات:** تتمثل في إجراء مقارنات بين معلومات الفترة الحالية والفترات السابقة من حيث المعلومات المالية وغير المالية قصد ملاحظة التغيرات وتحليل أسبابها.

✓ **المراجعة الانتقادية:** يقوم المدقق الداخلي بدراسة فاحصة يتمعن من خلالها بعض العمليات أو الحسابات أو القوائم المالية بهدف اكتشاف أو ملاحظة أمراً مالم يظهر أثناء المراجعة المستندة.

المطلب الرابع: معايير التدقيق الداخلي

لقد وضعت عدة معايير تحكم وتنظم مهمة التدقيق الداخلي باختلاف أنواعها ومجالاتها الهدف منها تطوير نشاط المؤسسة، مما يجعل هذه الأخيرة تثبت صحة بياناتها ومصداقية قوائمها المالية لهذا وضعت معايير حتى تحكم الممارسة المهنية لهذه المؤسسة.

1: مفهوم المعايير الدولية للتدقيق الداخلي

معايير التدقيق الداخلي من الإصدارات الرسمية لمعهد المراجعين الداخليين الأمريكي، والتي وضعت لتحكم الممارسة المهنية لهذه الأخيرة.

● تعريف المعايير الدولية: عرف المعيار كمصطلح على أنه درجة الأفضلية أو الامتياز المطلوبة لغرض معين كمقياس، وعلى الآخرين التماثل معه ومسارته، ويتم بواسطته الحكم على دقة أدائهم، ويعرف معيار التدقيق بأنه " أداة الحكم على مستوى الكفاءة المهنية، ودرجة الاتساق التي يصل إليها المدققون عند أدائهم لوظائفهم (المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، 2006، صفحة 257).

أما معايير التدقيق الداخلي تحديدا فتعرف بأنها "المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي، حيث تمثل المعايير نموذج ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن يكون، وذلك وفقا لما تم التوصل إليه واعتماده من قبل معهد المدققين الداخلي IIA (الغني، 2006، صفحة 342).

أهداف المعايير الدولية: تعتبر المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي مرجعا يستند عليه أصحاب الاختصاص وممارسي هذه المهنة، وحدد معهد المدققين الداخليين في قائمة معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي أهداف هذه المعايير في الآتي: (أحمد حلمي جمعة، 2002، ص،

(34

✓ تحديد المبادئ الأساسية والتي على مزاولي مهنة التدقيق الداخلي متابعتها؛

✓ توفير إطار مرجعي للأداء والعمل على تطوير مجال نشاط التدقيق الداخلي؛

✓ وضع أسس سير وتقييم أداء التدقيق الداخلي؛

✓ تعزيز، تأهيل وتحسين العمليات التي تقوم بها المؤسسة (المرعي، 2009، صفحة 48)

✓ تحديد مسؤولية وسلطة التدقيق الداخلي بالمؤسسة؛

✓ إزالة الغموض حول دور ومسؤولية التدقيق الداخلي، ذلك بتحديد مجال تدخلها وممارستها؛

✓ وضع قوانين تنظيمية وتشغيلية لمصلحة التدقيق الداخلي.

● أهمية المعايير الدولية: تكمن أهمية معايير التدقيق الداخلي فيما يلي: (الغني، مدى تطبيق

معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، 2006، صفحة 342)

✓ تعتبر ضرورية بالنسبة للمدققين الداخليين لأنها تضع المبادئ الأساسية التي ينتظر منهم أن

يلتزمون بها عند ممارستهم لمهامهم بحيث يحققون الهدف من وجودهم؛

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لمفهوم التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية

✓ المعايير ضرورية بالنسبة للإدارة إذ أن وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون سيمكن الإدارة من الاعتماد على التأكيدات والتقارير التي يقدمها لها المدققون الداخليون عند أدائهم لوظائفهم في المؤسسة،

✓ وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون يعتبر ضروريا بالنسبة للمدقق الخارجي ليضمن على كفاءة عمل المدققين الداخليين،
✓ يتم الاسترشاد بالمعايير عند إعداد المواد التدريبية للمهنيين الجدد.

2: أنواع معايير الدولية للتدقيق الداخلي

تنقسم أنواع المعايير الدولية الجديدة للممارسة مهنة التدقيق الداخلي والتي تم الموافقة عليها في 01 جانفي 2013 من قبل مجلس معايير التدقيق إلى:

The Institute of Internal Auditors, 2015 .

• معايير السمات (Attribute standard): هي مجموعة من المعايير التي تحدد الصفات التي واجب توفرها في كل من إدارة والقائمين بممارسة نشاط التدقيق الداخلي وهي تتضمن:

- (1000) الأهداف والصلاحيات والمسؤولية: ينبغي تحديد الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات فيما يتعلق بأنشطة التدقيق الداخلي بشكل رسمي في القانون عن طرق إعداد وثيقة رسمية مكتوبة تتسق مع المعايير المهنية التي يعدها المدقق الداخلي وذلك بموافقة من الإدارة العليا ولجنة التدقيق لتتمكن في الأخير من وضع إطار عمل لأداء وظيفة التدقيق الداخلي والعمل على تقديم اقتراحات وتوصيات تساعد الإدارة والموظفين على أداء مهامهم بفعالية.

- (1100) الاستقلالية والموضوعية: هنا يكون عمل المدقق مستقلا بعيدا عن أية تبعية أو تدخل من طرف الإدارة ليتمكن من أداء عمله بكل أمانة واستقامة، تصل إلى حد إمكانية الوصول إلى السجلات والممتلكات وإنجاز أعمال أو التبليغ عنها كلما كان ذلك ضروريا، إلى جانب ذلك على المدقق الداخلي أن يكون موضوعي غير متحيز أثناء أدائه لوظيفة التدقيق الداخلي ليقوم بها بأسلوب يقنع معه بصدق وسلامة النتائج المتواصل إليها الموضوعية عدم تأثره بالبيئة الخارجية لكي لا يجعل حكمه خاضع لأحكام الآخرين.

- (1200) البراعة وبذل العناية المهنية: على المدققين الداخليين الالتزام بالعناية المهنية والمهارة المتوقعة من المدقق داخلي مختص وخبير في أدائه لأعماله والتعامل مع الأفراد والقدرة على الاتصال والالتزام بالمعايير المهنية.

- (1300) الرقابة النوعية وبرنامج التحسين: على الرئيس التنفيذي للتدقيق وضع برنامج للرقابة النوعية، وبرنامج للتحسين بما يغطي كافة أنشطة التدقيق الداخلي من أجل التقييم الدوري لجودة أعمال التدقيق الداخلي التي تمت، والتأكد من سيرها وفقا للمعايير ومراقبة كل جزء من هذا البرنامج الذي يضمن توافق نشاط التدقيق مع المعايير الخاصة به.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لمفهوم التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية

• معايير الأداء (Performance standards) هي معايير تصف أنشطة التدقيق الداخلي ومعايير تطبيقه، كما تصف طبيعة خدمات التدقيق الداخلي وتعطي معيارا للجودة والنوعية التي يمكن من خلالها قياس أداء تلك الخدمات، وهي تتضمن:

- (2000) إدارة نشاط التدقيق الداخلي: على الرئيس التنفيذي للتدقيق وضع خطط تستند على تقييم المخاطر التي تتم مرة سنويا على الأقل، لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي بما يتماشى مع الأهداف التنظيمية وأن يعرض على الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة تلك الخطط ومتطلبات تنفيذها بما في ذلك التغييرات الزمنية الهامة، بغرض فحصها والاطلاع، كما ينبغي عليه التأكد من أن موارد التدقيق كافية ومناسبة وموزعة بطريقة فعالة لتحقيق الأهداف المرسومة.

- (2100) طبيعة العمل: ينبغي أن يشمل نشاط التدقيق تقييم وتحسين عمليات المؤسسة والمساهمة في تقييم أنظمة إدارة الخطر التي من خلالها نستطيع تقييم مدى كفاية وفاعلية الأدوات الرقابية التي تضمن التحكم بالمؤسسة، لتأكد في الأخير من أن إدارة الأداء التنظيمي فعال وأن هناك توصيل فعلي للمعلومات المتعلقة بالمخاطر والرقابة إلى الجهات المختصة.

- (2200) التخطيط للمهمة: يلتزم المدققون الداخليون بوضع وتسجيل خطة عمل لكل مهمة، وتشمل الأهداف والوقت وتوزيع الموارد من أجل تقييم المخاطر المرتبطة بالنشاط تحت التدقيق، ولتحقيق ذلك يجب وضع نطاق مهمة كافية لإشباع أهداف المهمة والذي يتضمن اعتبارات خاصة بالأنظمة الملائمة وبالعاملين والنواحي المادية بما فيها تلك التي تحت سيطرة طرف ثالث.

- (2300) تنفيذ المهمة: على المدققين الداخليين العمل على تحديد المعلومات الكافية والمناسبة والموثوق فيها، والمفيدة لتحقيق أهداف المهمة وبناء نتائجهم على أساس تحليل وتقييم هذه النتائج، ثم تسجيل تلك المعلومات لدعم النتائج المتواصل إليها.

- (2400) إيصال النتائج: على المدققين إيصال نتائج تلك المهمة بتقرير مكتوب أو شفوي يشمل أهداف المهمة ونطاقها والاستنتاجات والتوصيات وخطط العمل إلى الأطراف الذين يضمنون إعطاء تلك النتائج العناية اللازمة.

- (2500) مراحل الإنجاز: ينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق وضع والمحافظة على نظام لمراقبة سير النتائج التي يتم توصيلها للإدارة من خلال إنشاء عملية متابعة للمراقبة للتأكد من فعالية تنفيذ الأعمال الإدارية، وأن سير نتائج المهام الاستشارية تتم على النطاق المتفق عليه.

- (2600) قبول الإدارة للمخاطر: يتوجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق رفع تقرير لمجلس الإدارة في حالة قبول الإدارة العليا لمخاطر غير مناسبة وعدم حل هذه المسألة، مع الأخذ بعين الاعتبار إجراءات المتابعة التي يقوم بها الأطراف الأخرى.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لمفهوم التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية

• معايير التنفيذ (Implementation standards): هي تطبيق لكل من معايير الخواص ومعايير الأداء في الحالات اختيارات الالتزام، التحقيق بالغش والاحتيايل، والتقييم الذاتي للرقابة. ويتم وضع معايير التطبيق على أساس عاملين هما: أعمال التوكيد وأعمال الاستشارة.

المبحث الثاني: ماهية نظام الرقابة الداخلية

نظرا لتوسع المتزايد في حجم ونشاط المؤسسة من فترة إلى أخرى كان لزاما عليها وضع استراتيجيات وخطط في غاية الصعوبة للوصول إلى الأهداف المرجوة ولن يتحقق ذلك إلا بوجود هيئات تعمل على متابعة السياسات المطبقة باستخدامها للموارد المتاحة من خلال نظام رقابي داخلي يتناول مفهوم وخصائص الرقابة.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية وخصائصها

1: مفهوم نظام الرقابة الداخلية: (Khelassi, 2013)

هو وجود نظام سليم محكم يضمن للمؤسسة تحقيق أهدافها بطريقة فعالة وجدية، واستخدام أمثل للموارد البشرية المتاحة، وبوجود هذا النظام تتجنب المؤسسة الأخطار المتوقعة من ارتكاب الغش والتلاعب بمكتسبات المؤسسة وإمكانية اكتشافها بسرعة ومنع حدوثها فورا وبهذا نرى ما يلي:

• مجمع المحاسبين الأمريكيين يعرف مفهوم نظام الرقابة بأنه (المنظمة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المتبناة داخل المؤسسة لحماية أصولها واختيار مدى دقة البيانات المحاسبية ودرجة الوثوق بها واستخدام الموارد والالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية). (الله، 2004، صفحة 288).

• عرف المعيار الدولي للتدقيق رقم 315 مفهوم الرقابة بأنه " الرقابة الداخلية تعني العملية المصممة والمنفذة من قبل المكلفين بالرقابة لتوفير تأكيد ما يلي: (تسعديت، صفحة 2).

✓ موثوقية تقديم التقارير المالية.

✓ فعالية وكفاءة العمليات.

✓ الامتثال للقوانين والأنظمة الداخلية.

إذن نستنتج من مجمل التعاريف والمفاهيم السابقة إن نظام الرقابة الداخلية يعتبر من أهم الأنشطة داخل المؤسسة، إذ يساهم في مساعدة وتسهيل عملية التدقيق بصفة عامة وحماية أصول المؤسسة ومواردها وتأكيد صحة المعلومات المحاسبية.

2: خصائص نظام الرقابة الداخلية:

يجب أن يتميز نظام الرقابة الداخلية بعدة خصائص ومميزات التي من خلالها يمكن تحديد مدى قدرته وكفاءته وفعاليته لدرجة إمكانية الاعتماد عليه في المؤسسة وتتمثل هذه الخصائص والمميزات فيما يلي (عمر سعيد وآخرون 2003 ص 136-138).

• **الملائمة:** على المؤسسة استعمال نظام رقابي جيد يناسب وطبيعة عملها وحجمها فكلما كان حجمها أكبر كلما كان نظامها الرقابي يتطلب وجود عناصر وأدوات أكثر دقة تجعله يتحكم في رقابة المؤسسة.

• **مقارنة العائد بالتكاليف:** إن أي عمل تجاري تقوم به المؤسسة يقوم على مقارنة العوائد بالتكاليف التي يدفعها صاحب العمل، ومن الطبيعي أن تحرص المؤسسة الاقتصادية على أن تكون تكاليفها اقل

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لمفهوم التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية

من عائداتها حتى تتمكن تحقيق الربح المناسب وكلما كان الفرق بينهما كبير كلما زادت نسبة الربح المحققة وبالتالي يجب أن تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار عنصر العائد والتكاليف عند تصميم نظامها الرقابي.

● **المرونة:** المقصود بالمرونة المناسبة أسلوب الرقابة المتبع مع احتياجات المؤسسة، بحيث يجب التعديل والتطوير في هذه الأساليب كلما تطلب الأمر ذلك وحتى يمكن متابعة التغييرات ومواكبتها.

● **الفعالية:** يقصد بها استخدام نظام رقابي جيد ومتطور وقادر على اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها ومعالجتها بأسلوب علمي وطريقة تضمن عدم ظهورها في المستقبل وكذلك يقوم هذا الأسلوب على معالجة الأخطاء الناجمة بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت وأقل جهد.

● **الموضوعية:** تعني ان يقوم المرؤوس بعمله بطريقة سليمة وجيدة وان لا يراعي أي اعتبارات أخرى لان الإدارات والأساليب الرقابية عندما تكون شخصية لا موضوعية تؤثر في الحكم على الأداء، كما يجب أن يكون النظام الرقابي قادر على الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وكاملة عن الأداء وفي الوقت المناسب، والتأكد من مصادرها من خلال الوثائق والسجلات المحاسبية.

المطلب الثاني: أهمية الرقابة الداخلية وأهدافها:

نظرا لأهمية الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية فقد حظيت بالعديد من الدراسات العملية والبرامج والإجراءات الخاصة بتطوير وتحسين مستوى التقرير الإداري للرقابة الداخلية وتحقيق الأهداف المرجوة وبالتالي هناك أهمية كبرى وثقة تامة في نظم الرقابة الداخلية لمختلف الأعمال والأنشطة داخل المؤسسة.

1: أهمية نظام الرقابة الداخلية وأهدافها:

تسعى المؤسسة دائما إلى تقييم داخلي مستقل لفعالية إدارتها لأنشطتها الاقتصادية التي تمارسها وهذا ما يدخل في نطاق عمل الرقابة الداخلية التي تعتبر من اهم أدوات الرقابة حيث يتوقف على مدى نجاح وقوة ونظام الرقابة الداخلية فيما يلي: (احمد، 2008، صفحة 30).

✓ نجاح وكفاءة وفعالية رقابة العاملين ومتابعة تقييم أداء ما تقوم به المؤسسة من أنشطة وبرامج مختلفة.

✓ زيادة كفاءة أداء العاملين في المؤسسة في مجال تنفيذ وأداء الأعمال والأنشطة الموكلة لكل منهم.

✓ مدى تدقيق النتائج المطلوبة ومن ثم تحقيق الأهداف النهائية الموضوعية من قبل الأنشطة وبرامج المؤسسة.

✓ المساعدة على اكتشاف أي انحرافات أو أخطاء عند تنفيذ أنشطة وبرامج هذه المؤسسة قبل وقوعها حتى يتمكن تجنبها ويمثل جوهر الرقابة الداخلية السليمة التي يجب أن تكون في نفس الوقت رقابة وقائية كلما أمكن ذلك.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لمفهوم التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية

✓ الرقابة تشجع الإدارة على تحقيق الأهداف والسبب في ذلك أن الرقابة يبرز فيها الوقوف على تنفيذ الخطط وتقوم على كشف المشاكل والصعوبات المترتبة عليه وتقوم الرقابة في الوقت المناسب إلى توجيه الإدارة لضرورة اتخاذ القرارات المناسبة من أجل تفادي أي خطأ يقع عند تنفيذ الخطط.

✓ الرقابة تساهم في تغيير وتعديل الخطط والبرامج وذلك عن طريق النظر إلى ظروف التشغيل الفعلي أو النظر إلى العوامل التي تؤثر بشكل مهم في تطبيق الخطط وتعديل الخطط يكون عن طريق تحديد الإجراءات اللازمة لوضع الأمور في طريقها الصحيح قبل أن تكبر دائرة الانحرافات بشكل لا يمكن بعده من تحقيق الخطط المرجوة.

✓ الرقابة فيها ضمان حسن سير العمل حيث الرقابة تضمن لنا نتائج سليمة في العمل لأنها تضع الأجهزة المسؤولة أمام ما حققته الوحدات من أهداف اقتصادية وذلك كله عن طريق الرقابة الداخلية.

✓ التنسيق بين المجموعة الواحدة والذي يقوم على تحقيق أقصى نتائج سلمية وتنفيذ الخطط بشكل سليم وسريع وكشف موطن ضياع بطريقة سريعة وذلك من خلال التنسيق الذي يتم عن طريق الرقابة.

2: أهداف نظام الرقابة الداخلية:

الهدف الرئيسي من وراء نظام الرقابة الداخلية هو التنسيق بين تصرفات العاملين في المؤسسة والأهداف الفرعية التشغيلية التي تسعى إلى تحقيقها ونذكر منها:

✓ صحة ونزاهة المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل الإدارة (الواردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية (IIA)، 2001، صفحة 144)

تشمل المعلومات المالية والمعلومات التشغيلية سواء كانت يدوية أو مستخرجة من أجهزة الحاسوب الآلي.

✓ الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة.

الإدارة مسؤولة عن وضع الأنظمة والتعليمات واللوائح والمدققين الداخليين مسؤولون عن فحص وتقييم وقياس مدى الالتزام بالأنظمة الموضوعية وفق السياسات والخطط والقوانين المتضمنة أعمال المؤسسة.

✓ حماية الأصول والممتلكات: وذلك من خلال فحص مدى كفاية وسائل المحافظة على أصول المؤسسة وحمايتها من كافة أنواع الخسائر ومن حين لآخر، يجب على المدققين التأكد من صحة وجود هذه الموجودات والممتلكات من خلال عملية الجرد.

✓ استخدام الموارد باقتصاد وفعالية: يجب وضع معايير متناسبة لقياس مدى الاقتصاد والفعالية في استخدام الموارد المتاحة للوصول إلى خفض التكاليف إلى الحد المقبول.

✓ تقدير مدى تحقيق الأهداف المرجوة: الإدارة مسؤولة عن وضع الأهداف والغايات المرجوة وتطوير الإجراءات الرقابية المناسبة ومن المفترض على المدققين قياس مدى تحقيق هذه الأهداف لصالح المؤسسة.

المطلب الثالث: مكونات نظام الرقابة الداخلية وتقييمها

1: مكونات نظام الرقابة الداخلية:

يتكون نظام الرقابة الداخلية من خمسة عناصر أساسية متداخلة مع بعضها البعض لتشكل إطارا متكامل وقد تم تبنيها من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين، وقد تم وضعها من قبل لجنة حماية المنظمات وتم إنشائها على أسلوب الإدارة في تسيير المعلومات، وهذه المكونات هي AICPA القوانين البيئية والرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصال، التوجيه والمتابعة.

● بيئة الرقابة: وهي الإطار العام للمؤسسة وتظم مجموعة من العوامل أهمها:

- مشاركة أعضاء مجلس الإدارة ولجان المراجعة

- نظرة الإدارة إلى نظم المعلومات وإدارة الأفراد

- هيكل المؤسسة يعتبر الإطار العام لتخطيط رقابة العمليات

- أسلوب الإدارة في تحديد المؤسسة

● تقييم المخاطر: تتعرض المؤسسة في حياتها الاقتصادية إلى العديد من المخاطر وبالتالي يتوجب عليها تحديد وتحليل المخاطر ومحاولة التخفيف منها وفق الخطوات التالية: (رزقة، 2017، الصفحات 9-7).

- تحديد الأهداف: تقدير وتقييم المخاطر

- تحديد الخطر واحتمال حدوثه: قد يكون خارجيا مثل المنافسة وصدور تشريعات جديدة وداخليا

مثل حدوث خلل في عمليات التشغيل وعدم الكفاءة

- مواجهة الخطر: ينبغي اتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة تلك المخاطر.

● الأنشطة الرقابية: هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تساعد في تحقيق فعالية بقيمة

مكونات الرقابة ومن أهمها:

- مراجعة وتقييم الأداء: بمعنى تقييم أداء الموظفين في مختلف المواقع ومن حين لآخر.

- إجراءات الرقابة المادية: وتتمثل في الإجراءات التي تؤدي إلى توفير الحماية المادية والإلكترونية

لأصول المؤسسة.

- فصل المهام: وهي الفصل بين المهام المتضاربة حتى لا يمكن القيام بعمليات تضر بالمؤسسة

كتلاعب بمنتجات المؤسسة.

- التفويض: ونقصد به تحديد الشروط اللازمة لتوفرها عند التفويض بالأعمال لأشخاص معينين.

● المعلومات والاتصال: وهو انه يجب الحصول على معلومات ملائمة وهامة وإيصالها لمسؤولي

مستويات التسيير للتدقيق في صحتها وإعداد تقارير حول كل نشاط وتوجد عدة معايير نذكر منها:

- هل تصل المعلومة في حينها

- هل المعلومة المتحصل عليها تمكن المسيرين من تقييم أداء المؤسسة

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لمفهوم التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية

● القيادة والمتابعة: وهذا العنصر يقوم بالمتابعة المستمرة والتقييم الدائم لمختلف مكونات نظام المؤسسة وتحديد مدى الالتزام وتنفيذه وإمكانية تعديله عند الضرورة.

2: تقييم نظام الرقابة الداخلية: يمكن تقييم نظام الرقابة الداخلية بطرق مختلفة منها (نظام الرقابة

الداخلية، أهداف، مكونات، أنواع، والوظائف، متاح على الموقع التالي: (<https://cfoonline.sa>) تم الدخول للموقع يوم 2024/05/10 الساعة 22.00

✓ التقييم الذاتي: يمكن لفريق الإدارة تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال إجراءات التقييم الذاتي مثل قوائم المراجعة أو الاستبيانات.

✓ التحقيق الداخلي: يمكن لفريق التدقيق الداخلي تقييم نظام الرقابة الداخلية عن طريق إجراء تقييمات المخاطر واختبار الضوابط ومراجعة العمليات والإجراءات.

✓ التدقيق الخارجي: يمكن للمراجع الخارجي تقديم تقييم مستقل لنظام الرقابة الداخلية من خلال فحص البيانات المالية واختبار الضوابط الداخلية المعمول بها.

✓ مراجعة الإدارة: يمكن للإدارة تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال المراجعة المنتظمة للبيانات المالية والتقارير التشغيلية وغيرها من المعلومات ذات الصلة.

✓ تدقيق تكنولوجيا المعلومات: يمكن إجراء تدقيق لتكنولوجيا المعلومات لتقييم فعالية ضوابط التكنولوجيا مثل ضوابط الأصول وأمن البيانات وتخطيط استمرارية الأعمال.

في نهاية المطاف فإن الطريقة الأكثر فعالية لتقييم نظام الرقابة الداخلية هي استخدام مزيج من هذه الأساليب حيث يوفر كل منها منظور فريداً حول فعالية الضوابط المعمول بها

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية لدراسات السابقة:

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

-دراسة "غوالي محمد البشير" دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة دراسة حالة تعاونية الحبوب والخضر الجافة بورقلة CCIS ،رسالة الماجستير في علوم التسيير فرع إدارة أعمال جامعة الجزائر 2003/2004.

يهدف هذا المبحث إلى دراسة الإشكالية التالية وهي: مدى أهمية المراجع الداخلية كأداة رقابة حيث تم الاعتماد على المنهج التحليلي الخاص بالقسم النظري للدراسة والقسم التطبيقي اعتمد على منهج دراسة الحالة مستعملا جداول الاستقصاء.

ولقد توصلت إلى النتائج التالية:

ضرورة اعتماد نظام رقابة داخلية إنشاء مصلحة خاصة بالمراجعة الداخلية، ضرورة القيام بدورات تكوينية للعمال، الالتزام بتوصيات مندوب الحسابات، يعتبر المدقق محل ثقة مستخدمي القوائم المالية والإدارة، البحث عن وسائل تخزين عن طريق الإيجار.

الرقابة الداخلية هي مجموعة من الوسائل والقوانين التي وضعت من طرف الإدارة لضمان التحكم في وظائف المؤسسة بغية الوصول إلى تسيير فعال للعمليات المالية والإدارية،
نظام الرقابة هو أداة للوقاية والإنذار عن كل ما يمس الاستقرار المؤسسة وذلك من طرف التحكم في المخاطر وتعديل إجراءات التسيير في الوقت المناسب.

-دراسة براهيم بلال، "تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير فرع محاسبة، جامعة بومرداس 2014/2015.

تعالج الدراسة الإشكالية التالية: ما مدى تأثير تنفيذ مهام المراجعة الداخلية ومبادئها على تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية؟

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

المراجعة الداخلية أداة من أدوات نظام الرقابة الداخلية يقوم بمهامها المراجع الداخلي وتستعملها المؤسسة من أجل تقييم أداء أنشطتها مختلفة (المحاسبة المالية، التشغيلية، الإدارية)

لكشف نقاط الضعف فيها لتنبه الإدارة بالمخاطر التي تواجهها وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجة ذلك، كما يركز نشاط المراجعة الداخلية على مجموعة من العناصر التي يتحدد على أساسها درجة تأثيرها على نظام الرقابة الداخلية ومن أهم هذه العناصر خبرة المراجع الداخلي.

-دراسة سارة بن عثمان "دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة" مذكرة شهادة ماستر أكاديمي علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع علوم التسيير، جامعة ورقلة 2013/2012.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة من خلال الإشكالية التالية: ما مدى الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، وقد توصلت إلى النتائج التالية:

تعتبر المراجعة الداخلية إحدى أهم أنظمة الرقابة الداخلية ومن بين الوسائل أكثر فعالية في توحيد وترشيد عملية اتخاذ القرار لما توفره من دعم في كل خطوة من خطواته، انطلاقاً من مرحلة تحديد المشكلة وصولاً إلى متابعة تنفيذ القرار، المراجعة الداخلية مصلحة مستقلة في المؤسسة الدورات التدريبية التي يقوم بها المراجعين غير كافية من ناحية التطبيق العمل.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

-Étude de Mearieme Chekroun, « Le rôle de l'audit interne dans le pilotage et la performance du system de contrôle interne », Cas Dun échantillons d'entreprise algériennes, thèse de doctorat en sciences de gestion, Université Abi Baker Belkaid, Tlemcen2013/2014

دراسة مريم شقرون "دور المراجعة الداخلية في قيادة وأداء نظام الرقابة الداخلية" عينة من الشركات الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير جامعة أبي بكر بالفايد تلمسان 2014 /2013 عالجت الإشكالية الرئيسية التالية: أن وظيفة المراجعة الداخلية القائمة في الشركات العامة الجزائرية وأن أداة الإدارة هي نظام الرقابة الداخلية هل أن وظيفة المراجعة الداخلية تشرف على تحسين نظام الرقابة الداخلية عن طريق التأثير على أدائها حيث تم استخدام الدراسة التجريبية لتحقيق فيما إذا كانت وظيفة المراجعة الداخلية القائمة في الشركات الجزائرية العامة تساعد على كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ودرس على عينة من الشركات كما تحصلت على النتائج التالية:

على الرغم من وظيفة المراجعة الداخلية هو نوع من مرحلة التعلم إلا أنه يوفر قيمة حقيقية لتحسين نظام الرقابة الداخلية من حيث الفعالية والكفاءة من خلال المقابلات مع المراجعين في الشركات، وجد أن المدققين الداخليين يفضلون التركيز على كفاءة النظام.

-Ziani Abd el hak," Le rôle de l'audit interne dans l'amélioration de la gouvernance d'entreprise"

Car entreprise algérienne, thèse de doctorat, sciences économiques, Université Abi Bakr Belkaid, Tlemcen2014/2015

-دراسة زيان عبد الحق «دور المراجعة الداخلية في تحسين حوكمة الشركات»، الشركة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالفايد، تلمسان2015/2014 عالجت الإشكالية التالية: كيف يمكن للمراجعة الداخلية أن تساعد في تحسين حوكمة الشركات؟

لتحقيق أهداف الدراسة في الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لوصف مفهوم حوكمة الشركات والمراجعة الداخلية وتحليل دور المراجع الداخلي في إدارة الشركة التي تحصلت على النتائج التالية:

توصلت إلى أن الشركة الجزائرية تعطي لوظيفة المراجعة الداخلية دورا هاما في إدارة المؤسسة، من أجل تحسين أدائها وضمان القدرة التنافسية، كما أن تطبيق معايير المراجعة الدولية وفق مستوى استقلالية المراجعة الداخلية، إذن المراجعة تعتبر واحدة من أهم عناصر حوكمة الشركات.

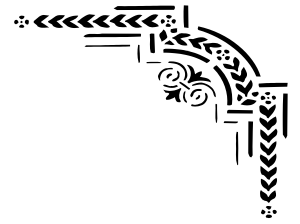
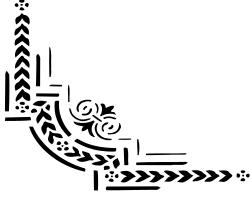
المطلب الثالث: اختلاف دراستنا عن الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أن معظمهم ركزوا على وجود مصلحة خاصة للمدقق الداخلي وأن المؤسسة تستعمل المدقق الداخلي من أجل تقييم أنشطتها المختلفة (مالية، تشغيلية، إدارية) وتنبئها بالمخاطر المحدقة التي قد تعترضها وكذا مساعدة المراجعة الداخلية في فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات وكلها عناصر مقبولة إلا أنها غير كافية ومدققة من حيث أهمية ودور عملية التدقيق الداخلي في تحسين وفعالية نظام الرقابة الداخلية، ومن أجل هذا جاءت دراستنا لتقديم توضيحات وتحليلا مجدي ومهم حول دور المدقق الفعال في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية من خلال ترتيب مختلف الجوانب الفنية وطرق عمل المدقق في ضل المفاهيم والعناصر الحديثة كالمعايير الدولية ونطاق العمل والمقاربات المتجانسة مبرزا فيها نشاط التدقيق الداخلي في الحفاظ على تطبيق نظام المؤسسة واستمرارها وقدمت دراستنا شرحا مفصلا يجمع جوانب التدقيق الداخلي وعلاقته بتحسين نظام الرقابة الداخلية.

الفصل الثاني:

دراسة حالة

ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية المسيلة



تمهيد:

مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية المسيلة يبدي اهتماما كبيرا للتدقيق الداخلي وهذا ما يعكس سياسته المتبعة في تحسين أداء خلية التدقيق الداخلي وتطويرها من أجل الوصول إلى أهدافها المسطرة وتأدية نشاطها على أحسن وجه.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري

يعتبر ديوان الترقية والتسيير العقاري مؤسسة قائمة بذاتها ذات أهمية للمواطن وللاقتصاد الوطني لما تقدمه من خدمات سواء من حيث المباني والهيكل او المساهمة في النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة

1: نشأة ديوان الترقية والتسيير العقاري

ديوان الترقية والتسيير العقاري هذه التسمية الجديدة، حيث كان هذا الديوان يسمى (OPHLM) أي "ديوان الترقية والسكن للإيجار المعتدل"، وكانت هاته التسمية مطبقة وقت الاستعمار حتى بعد الاستقلال بالضبط بتاريخ 23 أكتوبر 1976، أين تم إنشاء ديوان الترقية والتسيير العقاري بموجب المرسوم التنفيذي رقم 76-143 المؤرخ في 23/10/1976، وعند صدور المرسوم التنفيذي 85-270 المؤرخ في 05/11/1985 عرف ديوان الترقية والتسيير العقاري تغيير في التنظيم والمهام إلى غاية صدور المرسوم التنفيذي رقم 91-147 المؤرخ في 12/05/1991 الذي عرف الطابع القانوني والهيكل التنظيمي للدواوين الترقية والتسيير العقاري على الشكل التي هي عليه الآن وكيفيات تنظيمها وعملها

2: تعريف ديوان الترقية والتسيير العقاري

عرف ديوان الترقية والتسيير العقاري على انه مؤسسة عمومية محلية ذات طابع إداري، لتتحول طبيعته القانونية بعد ذلك سنة 1991 الى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-147 مؤرخ في 12/05/1991 المتضمن تغيير الطبيعة القانونية للقوانين الاساسية لدواوين الترقية والتسيير العقاري وتحديد كيفيات تنظيمها وعملها، يتم تسييره من طرف مدير عام مكلف، وتخضع للقوانين والتنظيمات المعمول بها، كما تعد تاجرة في علاقاتها مع الغير وذلك من خلال شرائها للأراضي المخصصة لإنجاز السكنات الاجتماعية، والسكنات الاجتماعية المساهمية المدعمة والسكنات الترقية، والمحلات التجارية من الجماعات المحلية أو من مديرية أملاك الدولة وكذلك الوكالات العقارية، وتخضع لقواعد القانون التجاري، تمارس نشاطاتها على مستوى التراب الوطني.

المطلب الثاني: مهام ومجال نشاط ديوان الترقية والتسيير العقاري

1: مهام المؤسسة: تقوم مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري بالمهام التالية:

- تلبية حاجات السكن للمواطنين مع تحمل المسؤولية الكاملة في نوعية البناءات
- مراقبة أشغال ما بعد البناء وتهيئة الظروف اللازمة للسكنات
- إتمام البناءات حسب المخطط سواء كانت سكنات أو محلات تجارية تحت السكنات
- تكلف بجمع الايجار والأعباء
- المحافظة على البنايات والمحيط الخارجي وصيانتها

2: مجال النشاط المؤسسة: يشمل نشاط مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري المجالات التالية:

-ترقية البناءات

-الانابة عن أي متعامل في الإشراف على المشاريع المسندة اليه

- الترقية العقارية

- عمليات تأدية الخدمات قصد ضمان الأملاك العقارية وإعادة الاعتبار إليها وصيانتها

كما تقوم بعملية التسيير العقاري للأمالك المسندة لها من خلال:

-تأجير المساكن والمحلات ذات الاستعمال المهني والتجاري والحرفي، او التنازل عنها.

- تحصيل مبالغ الايجار والاعباء المرتبطة بالإيجار .

- المحافظة على العمارات وملحقاتها قصد الابقاء عليها باستمرار في حالة صالحة للسكن .

- اعداد جرد للعمارات المكونة للحظيرة العقارية التي تسيروها .

- تنظيم جميع العمليات التي تستهدف الاستعمال الامثل للمجمعات العقارية التي تسيروها وتنسيق

ذلك.

- ضمان تسيير جميع الأملاك التي ألحقت بها أو سوف تلحق بها، حسب شروط خاصة، في

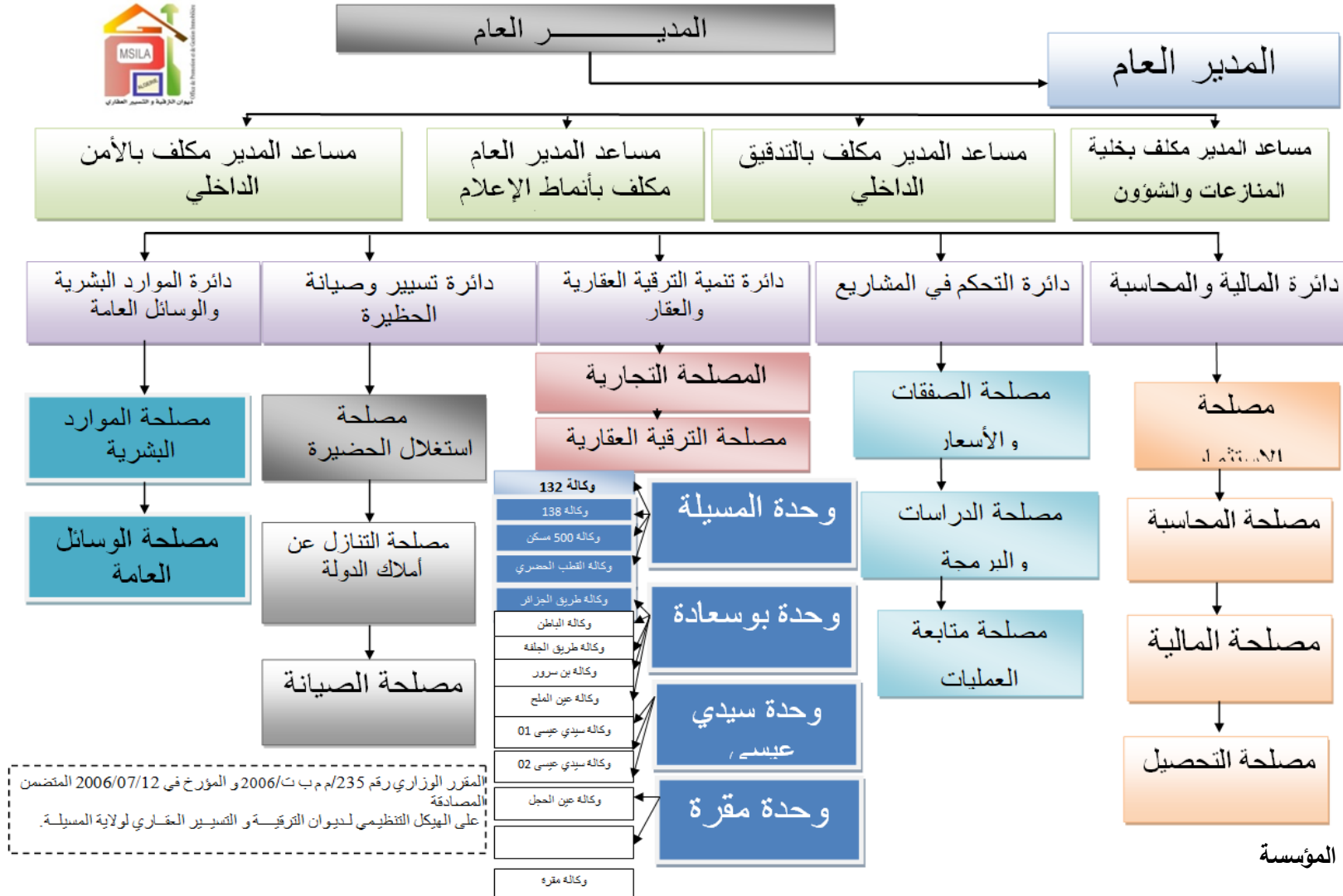
إطار وحدود قواعد تسيير الممتلكات العقارية.

- كل العمليات الاخرى التي تندرج في إطار التسيير العقاري.

الفصل الثاني: دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية المسيلة

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي وتنظيم العمل للديوان الترقية والتسيير العقاري

1: الهيكل التنظيمي



✓ المديرية العامة: وتتشكل من

- مدير عام: يعد العنصر الأساسي لأنه يشرف على تسيير الديوان ومشاريعه عن قرب ويعتبر المسؤول الأول والأخير على مدى نجاح وتسيير الديوان ونشاطه، وهو مكلف بما يلي:
- ضمان تحقيق الأهداف المحددة للديوان وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة
- التوقيع على جميع الإجراءات التي تنطوي على الديوان
- ممارسة سلطة الإشراف على جميع العاملين
- تحضير تقرير سنوي عن الأنشطة مع الميزانية العمومية وإرسالها إلى الهيئة المشرفة بعد موافقة مجلس الإدارة

✓ خلية الشؤون القانونية والمنازعات: من مهامها:

- اتخاذ كل الإجراءات القانونية المتنازع فيها مع الديوان والدفاع عن حقوقه امام المجالس
- تقوم بتنفيذ كل القرارات المحكوم فيها لفائدة الديوان
- إعداد هياكل لمساعدة الديوان في تنفيذ التشريعات واللوائح

✓ خلية التنظيم وأنماط الإعلام والاتصال

- تصميم سياسة معلومات عامة داخل الديوان
- السهر على استثمار إمكانيات الإعلام الآلي
- ضمان الاستخدام الرشيد للموارد والكمبيوتر وصيانتها

✓ خلية التدقيق الداخلي:

- تقوم بمختلف العمليات التي من شأنها تحسين سير المهام والوظائف حسب اجراءات التسيير المعتمدة.
- تسهر على احترام اجال إرسال الوثائق والمراسلات بين مختلف المصالح.

✓ خلية الأمن الداخلي: وتقوم بما يلي:

- تخضع أعوان الأمن للمؤسسة إلى التحقيق التأهيلي قبل أي توظيف
- توظف أعوان حراسة وأمن على اساس الخبرة الكفاءة والنزاهة
- يشرف رئيس الأمن الداخلي على انتشار اعوان الأمن على مستوى المقرات والوحدات
- وضع خطط التدخل السنوي في الحرائق والكوارث البيئية

الفصل الثاني: دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية المسيلة

✓ **مدير عام مساعد:** وهو مساعد مباشر للمدير العام وتقع تحت مسؤوليته ما يلي:

- رصد، تنسيق، متابعة وتنفيذ برامج العمل والأهداف المحددة له

- تمثيل المدير العام في اللجنة الداخلية والخارجية

- تحليل وتقييم الأنشطة التي تضطلع على الهياكل التابعة لمكتب الديوان

✓ **دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة:** تتمتع هذه الدائرة بكل الامكانيات البشرية والوسائل

الضرورية الخاصة بالتقسيمات الموجودة بالديوان، والتي بدورها تنقسم إلى مصلحتين:

➤ **مصلحة الموارد البشرية:**

- احترام قواعد التوظيف

- تنفيذ القرارات المتعلقة بالنصوص والترقية

- متابعة الحياة الوظيفية للموظفين ودفع الأجور

- معالجة ومتابعة العطل الخاصة بموظفي الديوان

➤ **مصلحة الوسائل العامة:** وتتمثل مهامها عموماً في:

- تسيير الموارد المادية الخاصة بحظيرة الديوان

- إنشاء وسائل القياس للتوقعات الدورية للديوان

- مسك دفاتر وقوائم الجرد

- ضمان صيانة المرافق المادية للديوان

✓ **دائرة المالية والمحاسبة:** يشرف عليها رئيس (ة) دائرة برتبة إطار مسير ومن مهامه:

• يراقب وينسق بين مختلف المصالح التابعة للدائرة

• يراقب النشاطات المالية والمحاسبية للديوان

• متابعة مختلف عمليات الإيرادات والنفقات

وتتشكل من:

➤ **مصلحة المحاسبة**

• ترتيب وترقيم الوثائق المحاسبية حسب نوعها

• تقييد العمليات المحاسبية

• إنجاز تحليل الحسابات

• إجراء العمليات السنوية المحاسبية والمحافظة على الوثائق المتعلقة بنشاطه

• إجراء المقارنة بين البيانات المحاسبية والبيانات المادية

➤ **مصلحة المالية:**

- مراقبة الوثائق المحاسبية قبل التخليص
- إعداد الميزانيات ومراقبة مدى تطبيقها
- المحافظة على جميع الوثائق المالية والمحاسبية
- ضمان مسك الدفاتر المحاسبية

➤ **مصلحة الاستثمارات:**

-وضع ومراقبة برنامج الاستثمار السنوي

➤ **مصلحة التحصيل.**

✓ دائرة تسيير وصيانة الممتلكات: هي دائرة تقوم بتسيير الممتلكات ومراقبتها وصيانتها والتنازل عنها وبيعها وشرائها وتنقسم إلى:

➤ **مصلحة استغلال الممتلكات: وتشمل:**

- إضفاء الطابع الرسمي على العقود والاتفاقات لاستئجار المنازل والمباني غير السكنية ورصد ملفات المستأجرين

➤ **مصلحة التنازل:**

-تقوم هذه المصلحة بتسيير التنازل عن أملاك الدولة أي بيع المحلات والسكنات

➤ **مصلحة الصيانة والمحافظة على الممتلكات:**

-تنظيم ومراقبة ورصد جميع أعمال الصيانة بالمطابقة مع الجدول الزمني

- التعامل مع عمليات واسعة، إصلاح وإعادة تأهيل الممتلكات

✓ **دائرة التحكم في انجاز المشاريع:** وهي عماد وأساس الديوان ، حيث تعمل على مراقبة المشاريع ومتابعة كل عمليات دراسة المشاريع المبنية وتحرير الصفقات العمومية وتضم المصالح التالية:

➤ **مصلحة الدراسات والبرمجة**

➤ **مصلحة الاسعار والصفقات**

➤ **مصلحة متابعة العمليات**

✓ **دائرة تنمية الترقية العقارية والعقار:** تتمثل مهامها مجملا في وضع وتنفيذ سياسة التنمية العقارية والأراضي كما تقوم بتنسيق ومتابعة مشاريع الاسكان، تطوير الأراضي من خلال الاستيلاء عليها لتشكيل أرض المحفظة وتمثل هذه الدائرة ما يلي:

➤ مصلحة الترقية العقارية والعقار:

- تطوير أنشطة التطوير العقاري
- إشراك الدراسات الفنية والاقتصادية المتعلقة بجدول المعاملات العقارية

➤ المصلحة التجارية:

- تنفيذ الإجراءات لشراء الأراضي بغرض تشكيل أرض المحفظة
- الاتصال مع الشركاء في الديوان فيما يتعلق بحيازة الأراضي

2: تنظيم العمل:

حسب المرسوم التنفيذي 91-147 المؤرخ في 12/05/1991 يمكن لدواوين الترقية والتسيير العقاري ان يكون مقرها الرئيسي أينما تمارس نشاطها في كل ولاية من ولايات الوطن، ووفقا للمادتين رقم 07 و08 من هذا المرسوم يدير دواوين الترقية والتسيير العقاري مجلس ادارة ويشرف عليه مدير العام، يعين بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالسكن، ويتشكل مجلس الادارة من:

1- اربعة (04) خبراء يقترحهم الوزير المكلف بالسكن

2- خبيرين (02) يقترحهم الوزير المكلف بالمالية

3- خبيرين (02) يقترحهما الوزير المكلف بالجماعات المحلية

ويشارك المدير العام في اجتماعات مجلس الادارة بصفة استشارية ويتولى ايضا امانة المجلس، ويمكن لمجلس الادارة ان يستعين بأي شخص بحكم كفاءته ومن شأنها ان يفيد في المسائل المدرجة في جدول الاعمال، وينتخب رئيس مجلس الادارة من طرف نظرائه لمدة محددة.

ويعين أعضاء مجلس الإدارة كما نصت عليه المادة 10 من نفس المرسوم، بمقرر من الوزير المكلف بالسكن لمدة ثلاث (3) سنوات، وفي حالة توقف اي عضو من الاعضاء يعوض بالأشكال نفسها وذلك الى غاية انتهاء المهمة، ويتقاضى اعضاء مجلس الادارة تعويضات حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

وحسب المادة 11 من المرسوم 91-147 يتداول مجلس الادارة طبقا للقوانين والانظمة المعمول بها ويصادق على ما يلي:

- مشروع نظامه الداخلي

- برنامج عمل الديوان

- النظام الداخلي للديوان
- القروض والمصادقة على المخطط السنوي لتمويل الديوان
- القواعد العامة لاستعمال الاموال القابلة للتصرف وتوظيف الاموال الاحتياطية
- قبول الهبات والوصايا
- اقتناء العقارات وتأجيرها والتصرف فيها وتبادل الحقوق المنقولة والعينية
- الشروط العامة لإبرام الصفقات والعقود والاتفاقيات والصفقات الأخرى التي يكون الديوان فيها طرفاً ملتزماً
- المسائل المرتبطة بالقانون الاساسي وشروط التوظيف ودفع الاجور وتكوين المستخدمين
- الحصائل وحسابات النتائج واقتراحات تخصيص النتائج
- وبصفة تامة كل القضايا التي يعرضها عليه المدير والتي من شأنها تحسين تنظيم الديوان وعمله والتشجيع على تحقيق اهدافه
- بالإضافة إلى ذلك يعين مجلس الإدارة محافظاً للحسابات ويحدد مرتبه.
- ونصت المادة12من المرسوم: أن يجتمع مجلس الإدارة باستدعاء من رئيسته كلما اقتضت مصلحة ديوان الترقية ذلك، أربع(4) مرات في السنة على الأقل، بالإضافة إلى الاجتماعات الإستثنائية ويتعين على الرئيس دعوة المجلس للانعقاد بناء على طلب من ثلثي أعضائه على الأقل.
- ولا تصح مداوات مجلس الإدارة قانوناً إلا بحضور ثلثي أعضائه على الأقل، وفي حالة عدم اكتمال النصاب يعقد اجتماع آخر بعد أجل (8) أيام ويتداول المجلس حينئذ قانوناً مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين. يصوت على القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين وفي حالة تعادل الأصوات، يرجح صوت الرئيس، وتدون مداوات مجلس الإدارة في محاضر وتسجل في سجل خاص يوقع عليه رئيس المجلس وترسل محاضر الجلسات خلال أجل مدته خمسة عشر (15) يوماً إلى الوزير المكلف بالسكن وأعضاء مجلس الإدارة.

المبحث الثاني: تقديم خلية التدقيق الداخلي في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري

لولاية المسيلة

المطلب الأول: مفهوم خلية التدقيق الداخلي في المؤسسة

هي خلية تابعة للمديرية العامة تتكون من عدة أعضاء (مدققين داخليين) يرأسها رئيس خلية التدقيق الداخلي، يتميز أعضائها بالأقدمية والكفاءة المهنية في الميدان.

أنشأت خلية التدقيق الداخلي بعد إعادة هيكلة الديوان الترقية والتسيير العقاري سنة 1998 بموجب القرار الوزاري رقم 43 المؤرخ في 19/10/1998 المتضمن الهيكل التنظيمي لدواوين الترقية والتسيير العقاري المعدل والمتمم بالقرار الوزاري رقم 512 المؤرخ في 25/04/2005. وتتكون من اثنتان (02) وهما:

- رئيس التدقيق الداخلي

- عضو خلية التدقيق (المدقق)

ويمكن الاستعانة بالمدققين الآخرين في نفس الإختصاص عند الحاجة.

المطلب الثاني - إجراءات التدقيق الداخلي في المؤسسة

يتم تنفيذ مهام التدقيق الداخلي داخل المكتب باتباع منهج يعتمد على تحليل المخاطر والذي يتم تقسيمه على النحو التالي:

1: التخطيط:

يجب على المساعد المسؤول عن التدقيق الداخلي وضع خطة تدقيق سنوية (أو متعددة السنوات) في نهاية السنة المالية، بناء على تحليل المخاطر الناشئة عن عمل هيكل المكتب والدروس المستفادة منها والمواقف والإجراءات التدريبية السابقة ويأخذ في الاعتبار توقعات الإدارة العامة والأولويات المتوافقة مع أهداف المكتب.

تقدم الخطة المعنية إلى الإدارة العامة لفحصها والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة هذه الخطة يتم معاينتها ميدانيا بحد ذاتها في مهمة جماعية. لا ينبغي لوحدة التدقيق الانتظار لتلقي بيان المهمة علاوة على ذلك، قد يقرر المدير العام إجراء عمليات التدقيق الداخلي غير المجدولة في أي وقت عند الضرورة. كما يمكن إجراء هذه المراجعات بناء على طلب المسؤولين عن الهياكل، بعد الاتفاق مع المدير العام.

2: منهجية القيام بمهمة التدقيق الداخلي:

تتكون أي مهمة للتدقيق الداخلي من ثلاث مراحل أساسية لمخلص المهمة

-مرحلة التخطيط أو الإعداد للمهمة(المعايير و MPA2200)

-مرحلة الإنجاز أو تحقيق المهمة (المعايير و MPA2300)

-مرحلة الاختتام أو التواصل للمهمة (الأسماء و MPA24001)

3: تحليل العمليات وأهدافها:

يجب على المدقق فهم المجال الذي يتم تدقيقه وقضاياها والعمليات المنفذة وأهدافها من خلال:

-المعلومات القادمة مباشرة من المجال الذي تم تدقيقه.

-معلومات من قطاعات أخرى في المنظمة تتعلق بالمجال الخاضع للتدقيق.

4: تحديد وتقييم المخاطر:

يجب على المدقق أن يقوم بجرد الأحداث التي يمكن أن تمنع تحقيق أهداف المنطقة الخاضعة

للمراجعة، وأن يقيس احتمالية حدوثها وتأثيرها من خلال:

-وصف العمليات في المنطقة الخاضعة للتدقيق وأهدافها.

- ربما رسم خرائط المخاطر الموجودة مسبقا.

-نتائج بعثات المراجعة السابقة.

-سجلات الحوادث.

-المراجع الخارجية حول المخاطر.

- المعايير والآلام والكروب الذهنية المقابلة.

5: تقييم تصميم جهاز التحكم:

تحديد الضوابط الرئيسية الحالية وتقييم تصميم نظام الرقابة مقابل المعايير الخارجية في حالة تطبيقها. لفهم هذه الخطوة الفرعية بشكل أفضل يستخدم المدقق وصف العمليات في المنطقة الخاضعة للتدقيق وأهدافها، ورسم خرائط المخاطر للمخاطر للمنطقة الخاضعة للتدقيق.

6: التحقق من صحة إطار التدقيق:

التحقق مع الجهات الخاضعة للتدقيق من المرجح الذي سيتم من خلاله تقييم نظام الرقابة الداخلية خلال مهمة التدقيق.

7: تحديد أهداف التدقيق:

سيساعد الترويج المناسب للمخاطر في تحديد نطاق العمل الذي سيتم تنفيذه في الميدان المعيار MPA2200 تخطيط

8: تطوير برنامج العمل:

تحديد إجراءات التدقيق التي من شأنها تحقيق أهداف التدقيق المعيار 2240، برنامج عمل البعثة، والموافقة على برامج العمل

9: ضبط الميزانية وتخصيص الموارد:

بعد التحقق من صحة خطة العمل، فمن الضروري تقييم الموارد اللازمة (البشرية والمادية) لتنفيذ المشروع وتحديد الموارد المتاحة وتخصيصها لتنفيذ برنامج العمل

10: التحقق من صحة تنظيم البعثة:

تتضمن توزيع المهام على فريق التدقيق وفقا لجدول زمني وبرنامج معتمدين رسميا، إنها مرحلة العمل الميداني وإجراء الاختبارات وجمع الأدلة، وتتكون من الخطوات الآتية:

- عقد الاجتماع لبدء مرحلة الإنجاز، وهو اجتماع يقوده رئيس مهمة وحدة التدقيق لتجسيد البداية الرسمية لإنجاز المهمة.

- اعداد متطلبات ونقاط الاجتماع

- وضعية واهمية الاجتماع تتطلب الأخذ في الاعتبار توفر المشاركين.

-الإصرار على حضور المسؤولين عن الأنشطة التي تم تدقيقها.

المطلب الثالث: ميثاق التدقيق الداخلي في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري بالمسيلة

1: مفهوم الميثاق الداخلي:

ميثاق التدقيق الداخلي هو وثيقة رسمية تحدد مهمة وصلاحيات ومسؤوليات هذا النشاط، يحدد الميثاق موقف التدقيق الداخلي في المنظمة بما في ذلك طبيعة العلاقة الوظيفية بين رئيس التدقيق الداخلي ومجلس الإدارة، ويأذن بالوصول إلى المستندات والأشخاص والسلع اللازمة لتنفيذ المهام، ويحدد نطاق أنشطة التدقيق الداخلي.

إن الموافقة النهائية على ميثاق التدقيق الداخلي هي مسؤولية مجلس الإدارة يجب توزيع هذه الوثيقة على نطاق واسع والتعليق عليها لكل من المستمعين والمعلقين.

من أجل هذا الهدف المتمثل في التحسين المستمر للخدمات التي تقدمها وحدة التدقيق الداخلي، يعزز الميثاق هذا الجانب وبالتالي يحدد الإطار المفاهيمي والتنظيمي والوظيفي لهذه الوظيفة داخل المكتب، ويحدد هذا الميثاق:

■ صلاحيات ومسؤوليات وظيفة التدقيق الداخلي، حتى يكون مسؤولي المصلحة أو الأشخاص التي تتم عليهم المهمة على دراية بمجرباتها؛

■ يحدد منهجية العمليات المتعلقة بوظيفة؛

■ معرفة المصلحة بالتزامها من خلال الوصول إلى الوثائق الذي يجب تدقيقها دون عرقلة لتنفيذ السليم لمهمة التدقيق الداخلي.

2: عناصر ميثاق التدقيق الداخلي:

✓ دليل التدقيق الداخلي؛

✓ مخطط التدقيق الداخلي؛

✓ تكوين فريق التدقيق الداخلي؛

✓ منهجية التدقيق الداخلي؛

✓ حقوق وواجبات المدقق والمدقق عليه؛

✓ الموافقة والاستعراض عن نتائج تقارير التدقيق الداخلي.

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في مؤسسة ديوان الترقية

والتسيير العقاري لولاية المسيلة

المطلب الأول: تقييم وتحليل لنتائج نظام الرقابة الداخلية:

عند قيامنا بالأسئلة في المقابلة الشخصية في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية المسيلة لمختلف الوظائف في المؤسسة توصلنا إلى النتائج التالية:

1: أهداف ومهام التدقيق الداخلي في المؤسسة:

اهداف التدقيق: التدقيق الداخلي هو على الخصوص أداة تحسين مستمر داخل المؤسسة، وذلك لأنه يمكن تقييم الوضع الحالي من أجل استنتاج نقاط الضعف و/أو النقاط الغير مطابقة بالنسبة للمراجع، وتم القيام بعد ذلك باتخاذ الإجراءات المناسبة التي تمكن من تصحيح الانحرافات والاختلالات التي لوحظت.

1-1 مهام التدقيق الداخلي: التأكد من:

- وجود وفعالية وملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وتكييفها مع الأهداف الثابتة.
- مطابقة نشاطات الديوان بالنسبة للمراجع (تشريعية، تنظيمية، إتفاقية... إلخ) السارية المفعول.
- موثوقية وجودة المعلومات الناتجة داخل المؤسسة.
- التنفيذ الميداني والفعال للقرارات والتوجيهات التي تصدر عن المديرية العامة أو مجلس الإدارة وكذا التزامات وتعهدات الديوان.

-مدى فعالية وكفاءة العمليات التي يقوم بها الديوان لتحقيق اهدافه

-الكشف عن المخاطر المحتملة ووضع الإجراءات الوقائية الواجب تنفيذها

وحسب الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقارية لولاية المسيلة المصادق عليه بالقرار رقم 181/ أ ع و / 1999 المؤرخ في 30/11/1999 هناك مهام اخرى تتمثل فيما يلي:

-متابعة تطبيق للمناهج والقواعد والإجراءات العملية من أجل التكفل بمختلف المهام الخاصة بكل هياكل الديوان.

-التحليل والتقييم للأنشطة الإدارية والمالية للديوان ومتابعة تطبيق وتنفيذ التشريعات والتنظيمات المعمول بها.

-الإنجاز شهريا للبطاقات التركيبية للأحداث التي تبرز مختلف نشاطات هياكل الديوان، وتحديد نسب الإنجاز.

1-2: أمثلة عن أهداف ومهام التدقيق الداخلي:

- إثبات مطابقة العمليات بالنسبة للمراجع و/أو الممارسات القطاعية الجيدة.
 - الكشف عن مجالات ومحاور التحسين.
 - تخفيض تكاليف العمليات.
 - التأكد من تطبيق الإجراءات.
 - التأكد من مطابقة نشاط معين بالنسبة لمتطلبات معيارية معينة.
 - التأكد من كفاءة وفعالية العمليات التي يقوم بها المكتب لتحقيق أهداف المكتب.
 - تقييم مدى فعالية الإجراءات التصحيحية الموضوعة داخل حيز التنفيذ خلال المراجعة السابقة
 - التأكد من موثوقية المعلومات المالية أو غيرها.
- وبصفة عامة:

- هو كل ما يجب أن يقوم به مسؤول المؤسسة للتأكد (والاطمئنان) على حسن سير أعماله:
- لو كان عنده الوقت الكافي.
 - لو كان يعرف كيفية القيام به

Définition à l'attention des manager...(Renard,2000)

(L'audit interne, c'est tout ce que devrait faire un responsable pour s'assurer de la bonne maitrise de ses affaires s'il en avait le temps, _ Et s'il savait comment s'y prendre)

تتمثل مهمة التدقيق الداخلي في التأكد من جود وفعالية وملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وتكييفها مع الأهداف الثابتة.

1-3: الأنواع الرئيسية للتدقيق الداخلي:

1-3-1 تدقيق المطابقة:

مدى التطبيق والالتزام بالمراجع، (سواء كانت قوانين أو تنظيمات أو اللوائح أو معايير ... إلخ)

1-3-2 التدقيق العملي أو تدقيق النجاعة:

حسن سير وكذا فعالية وكفاءة العمليات من أجل حماية الأصول وتحقيق أهداف المؤسسة

1-3-3 التدقيق المالي المحاسبي:

- موثوقية العمليات المالية المحاسبية

1-4 الإطار المرجعي للوظيفة

- ميثاق التدقيق الداخلي
- دفتر الإجراءات
- المعايير الدولية لمهنة التدقيق الداخلي

المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية

إن وظيفة التدقيق الداخلي أداة من أدوات نظام الرقابة الداخلية، حيث يعتبر كذلك جزء مهم في النظام، فهي تقع على قمة هذا النظام وهي وسيلة مباشرة لتقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

ومن خلال دراستنا وقيامنا بمقابلة شخصية توصلنا إلى إن تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية لا يقع ضمن صلاحيات التدقيق الداخلي بل يقع ضمن صلاحيات مختلف مديري العمليات، إن الرقابة الداخلية هي عملية ينفذها مجلس الإدارة والمديرون وموظفو المكتب، وتهدف إلى توفير ضمانات معقولة فيما يتعلق بتنفيذ العمليات وتحسينها، وموثوقية المعلومات المقدمة والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

وهذا يبرز دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية وتحقيق أهداف المؤسسة

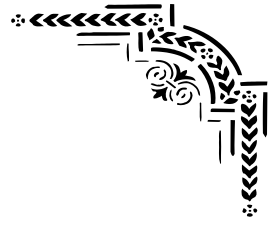
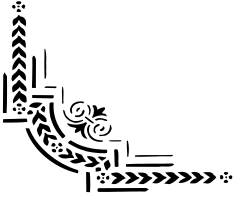
خلاصة الفصل:

يعتبر ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية المسيلة من بين أهم المؤسسات العمومية الوطنية، التي أنشأتها الدولة من أجل تلبية حاجيات المواطنين، وذلك من أجل ترقية الخدمة العمومية في ميدان السكن خاصة لصالح الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا، وتنفيذ مشاريع الدولة للإسكان وكذا إدارتها وتسييرها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقديم خدمات صيانة وترميم الأملاك العقارية وإعادة الاعتبار إليها وإعادة هيكلتها، وكذلك تحسين أدائها وهذا ما أدى بأصحاب القرار في المؤسسة إلى وضع نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى ضمانات المؤسسة مع إعطاء نصائح وتوجيهات، وهذه العملية أو الوظيفة تسمى بالتدقيق الداخلي حيث يعتبر وسيلة في المؤسسة الاقتصادية يساعدها في التعرف على أهم نقاط ضعفها والتحكم في نظام رقابتها الداخلية، ويقوم بهذه العملية شخص مستقل ومهني داخل المؤسسة ويكون مؤهلا علميا وعمليا وصاحب خبرة في المجال لأن المؤسسة تضع فيه الثقة من أجل التحقق من صحة مركزها عن طريق الكشف عن النقاط الضعف والقوة، وكذا تحديد الفرص وإلغاء الانحرافات.

كما يقوم المدقق الداخلي بدراسة شاملة لنظام الرقابة الداخلية للتأكد من الإجراءات المعمول بها كافية، وتسير وفق الأهداف الموضوعية والمسطرة من قبل المؤسسة.

ومن خلال هذا الفصل تم القيام بدراسة واقع نظام الرقابة الداخلية وتقييمه بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية المسيلة وذلك بتطبيق المنهجية التي تطرقنا إليها في الجانب النظري من خلال وصف بعض الأنشطة عن طريق الاطلاع على المستندات الرسمية ودليل الإجراءات الخاصة بها، وجمع المعلومات من خلال استجواب المسؤولين بالديوان.

الخاتمة



الخاتمة

تمنح المؤسسات قدرا كبيرا من الأهمية لحماية ممتلكاتها وحقوقها خاصة مع كبر حجمها وتفرعها، كل ذلك بغية الحفاظ على بقائها واستمراريتها، وهذا مما أدى إلى التركيز على أهمية التدقيق الداخلي والذي يساهم في تحسين نظام الرقابة الداخلية، وهذا لمعالجة الإشكالية الرئيسية التالية والتي تتمثل في دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال الفصلين والاعتماد على الفرضيات والأدوات المشار إليها في مقدمة الدراسة.

حيث تناولنا في الجانب النظري المعطيات التي تتعلق بالتدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية وبعض الدراسات السابقة التي تتدرج تحت سياق هذا الموضوع، أما الفصل الثاني فخصص للدراسة الميدانية حول مهنة التدقيق الداخلي وتحسينها في نظام الرقابة الداخلية في ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية المسيلة، ولقد قمنا بربط الفصل النظري بالفصل التطبيقي وتمكنا من التوصل إلى النتائج المتعلقة بالفرضيات والتساؤلات المطروحة، إضافة إلى نتائج والتوصيات الخاصة بالفصلين.

اختبار الفرضيات:

✓ **تحقق الفرضية الأولى:** التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل، موضوعي واستشاري، مصمم ليزيد من قيمة الشركة وتحسين عملياتها، إذ يساعدها على تحقيق أهدافها من خلال منهجية منتظمة ومنضبطة لتقييم وتطوير فعالية إدارة المخاطر، وضبط وإدارة وترشيد العمليات.

✓ **تحقق الفرضية الثانية:** نظام الرقابة الداخلي هو مجموعة من الخطوات التي تضعها المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف والتي تتمثل في البيئة الرقابية، بيئة المخاطر.

✓ **تحقق الفرضية الثالثة:** يعتبر التدقيق الداخلي من أهم الوسائل التي تستخدمها الإدارة بغرض التحقق من فعالية نظام الرقابة الداخلية.

✓ **تحقق الفرضية الرابعة:** التدقيق الداخلي يقوم برسم البرنامج المناسب مع تحديد كمية الاختيارات اللازمة وحجم العينة المناسبة الخاضعة للفحص والتقييم في نظام الرقابة الداخلية.

النتائج: المتوصل إليها

✓ يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة أساسية في المؤسسة بهدف حماية ممتلكاتها من السرقة والتلاعبات ومن الأخطاء المحتملة، وكذا تحفيز العمال على الأداء الجيد على المستوى الداخلي وبالتالي إظهار الثغرات السلبية في المؤسسة.

✓ التدقيق الداخلي هو وظيفة ضرورية في المؤسسات تساعد على تحسين أدائها، ويتوقف نجاح المؤسسة على إتباع معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.

✓ الرقابة الداخلية هي مجموعة القواعد والإجراءات والتعليمات والنظم، سواء كانت مادية (مكتوبة) أو معنوية (غير مكتوبة) المطبقة في المؤسسة.

✓ هناك علاقة وطيدة وتكاملية بين نظام الرقابة الداخلية ووظيفة التدقيق الداخلي

✓ الغرض النهائي من التدقيق هو الحصول على نظام رقابة داخلية جيد.

النتائج التطبيقية:

✓ وظيفة التدقيق الداخلي لها مصلحة خاصة بها في ميدان الدراسة، حيث تقوم بنشاطات ومهام رقابية من طرف مدقق داخلي ذو خبرة وكفاءة بهدف السير الحسن للوظيفة وضمان صحة وسلامة العمليات التي تقوم بها المؤسسة من دون تلاعب وأخطاء

✓ كلما كان نظام الرقابة الداخلية فعال وسليم كلما قلت الأخطاء.

✓ تتوفر خلية التدقيق الداخلي على إطار ومساعد هما المسؤولين عنها

التوصيات والاقتراحات:

توفر المعلومات اللازمة لعمل المدقق الداخلي عند انجاز مهمته وعدم كتمانها لأي

سبب.

✓ إعطاء أهمية قصوى لخلية التدقيق الداخلي من طرف مسؤولي الدوائر والمصالح عند القيام بوظيفتها.

✓ تكاليف إطارات ذو كفاءة وخبرة لازمة ومؤهلات علمية وعملية من أجل القيام بالوظيفة على أحسن وجه.

✓ رفع التحفظات والتوصيات والاقتراحات واخذها بعين الاعتبار عند القيام بالتصحیحات اللازمة في الوقت المحددة والمندرجة في التقرير.

✓ تقييم مستمر للرقابة الداخلية من خلال التدقيق الداخلي.

✓ القيام بدورات تدريبية وتكوينية مستمرة للمدققين الداخليين من أجل رفع مستواهم المهني وتأهيلهم أكثر.

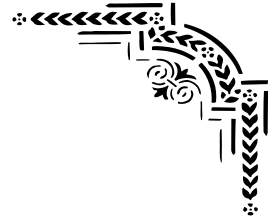
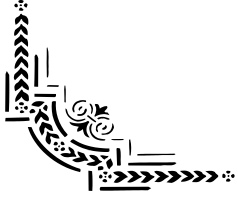
آفاق الدراسة: الافاق المستقبلية التي نراها محل اهتمام هي:

✓ كيفية التكامل من حيث الموثوقية بين التدقيق الداخلي والخارجي من أجل تحسين نظام الرقابة الداخلية

✓ أهمية نتائج الدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات من قبل مسؤولي المؤسسة

✓ فعالية المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في الأداء الفعال والجيد لوظيفة التدقيق الداخلي.

قائمة المراجع



قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

1. احمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، سنة 2011.
2. خالد امين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية، الطبعة 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2004.
3. خلف عبد الله الواردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن (IIA)، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر، سنة 2014.
4. خلف عبد الله الواردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية (IIA)، الطبعة 1 الوراق للنشر والتوزيع، سنة 2001.
5. داود يوسف صبيح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، الطبعة الأولى، دار النشر اتحاد المصارف العربية، بيروت لبنان.
6. مصطفى صالح سلامة، مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، سنة 2010.
7. معن محمود، عاصرة مروان محمد بني احمد، القيادة والرقابة والاتصال الإداري، دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى، سنة 2008.

المقالات والمدخلات:

1. احمد محمد العمري، فضل عبد الفتاح عبد الغني، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، 2(3) سنة 2006.
2. أوصف لخضر، مدخل للتدقيق الداخلي، مطبوعة علمية مقدمة للطلبة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، سنة 2017.
3. خالد جمال الجعارات، دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتدقيق الداخلي في ضبط ممارسات المحاسبة الإبداعية، المؤتمر الدولي الثالث حول الاتجاهات الحديثة في المحاسبة، جامعة ام البواقي، سنة 2017.
4. المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد 2 رقم 3، سنة 2006، ص 257

5. المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (ISPPIA)

6. معهد التدقيق الداخلي (IIA)

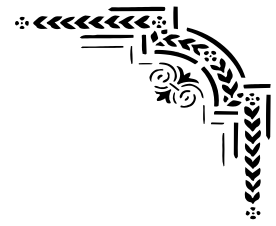
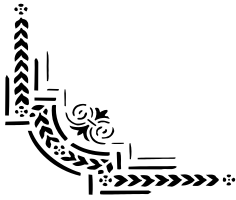
مذكرات واطروحات

1. ام كلثوم رزقة، دور نظام الرقابة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة ورقلة، سنة 2017.
2. بوسبعين تسعديت، محاضرات في نظام الرقابة الداخلية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البويرة، مذكرة منشورة على الويب.
3. نبيه توفيق المرعي، مذكرة ماجستير 2009.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Reda Khelassi ;Le contrile interne Des Organisations ;Houma édition ;Alger ;2013.

الملاحق



برنامج التدقيق الداخلي للسنة 2024

ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية المسيلة

المديرية العامة

خلية:التدقيق الداخلي

نوع التدقيق الداخلي:التدقيق العملياتي

رئيس خلية التدقيق الداخلي:.....

المدققون	الفترة	المدة(أسبوع)	أهداف التدقيق الداخلي	القسم /النشاط	المصلحة	الدائرة
		1	التأكد من مطابقة عمليات الصندوق(قبض الأموال) وفاعلية إجراءات التحصيل	وكالة	التحصيل	دائرة المالية والمحاسبة
		1	التأكد من مطابقة عمليات الصندوق(قبض الأموال) وفاعلية إجراءات التحصيل	وكالة		
		1	التأكد من مطابقة عمليات الصندوق(قبض الأموال) وفاعلية إجراءات التحصيل	وكالة		
		1	التأكد من مطابقة عمليات الصندوق(قبض الأموال) وفاعلية إجراءات التحصيل	وكالة		
		1	التأكد من مطابقة عمليات الصندوق(قبض الأموال) وفاعلية إجراءات التحصيل	وكالة		
		1	التأكد من مطابقة عمليات الصندوق(قبض الأموال) وفاعلية إجراءات التحصيل	وكالة		
		1	التأكد من مطابقة عمليات الصندوق(قبض الأموال) وفاعلية إجراءات التحصيل	وكالة		
		1	التأكد من مطابقة عمليات الصندوق(قبض الأموال) وفاعلية إجراءات التحصيل	وكالة		
		1	التأكد من مطابقة عمليات الصندوق(قبض الأموال) وفاعلية إجراءات التحصيل	وكالة		
		1	التأكد من مطابقة عمليات الصندوق(قبض الأموال) وفاعلية إجراءات التحصيل	وكالة		
		1	التأكد من مطابقة عمليات الصندوق(قبض الأموال) وفاعلية إجراءات التحصيل	وكالة		
		1	التأكد من مطابقة عمليات الصندوق(قبض الأموال) وفاعلية إجراءات التحصيل	وكالة		
		1	التأكد من مطابقة عمليات الصندوق(قبض الأموال) وفاعلية إجراءات التحصيل	وكالة		
		1	التأكد من مطابقة عمليات الصندوق(قبض الأموال) وفاعلية إجراءات التحصيل	وكالة		
		1	التأكد من مطابقة عمليات الصندوق(قبض الأموال) وفاعلية إجراءات التحصيل	وكالة		
		2	التدقيق في فاعلية العمل	قسم منازعات التحصيل		
		2	التأكد من موثوقية الترتيبات الأمنية الموضوعة	المقر الرئيسي،الوكالات مصلحة الصيانة	خلية الأمن الداخلي	

برنامج التدقيق الداخلي لسنة 2024

ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية المسيلة

المديرية العامة

خلية: التدقيق الداخلي

نوع التدقيق الداخلي: التدقيق العملياتي

رئيس خلية التدقيق الداخلي:

المدققون	الفترة	المدة (أسابيع)	الأهداف التدقيق الداخلي	القسم/النشاط	المصلحة	الدائرة
		4	التأكد من أن الأجور والإشتراكات الجبائية والاجتماعية مطابقة للتشريعات التنظيمات المعمول بها	الأجور	مصلحة الموارد البشرية	دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة
		2	التأكد من ان جميع البرامج السكنية العمومية الإجارية في طور الإنجاز، تحوز على قرار تحويل الأوعية العقارية ورخص البناء	قسم الدراسات	مصلحة الدراسات والبرمجة	دائرة التنظيم في المشاريع
		2	- التأكد وجود وحسن مسك السجلات التنظيمية الخاصة بدائرة التحكم في المشاريع	لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض ولجنة الصفقات	مصلحة الأسعار والصفقات	
		4	التأكد من الشطب السكنات المتنازل عنها من قائمة السكنات المؤمنة	قسم الإستغلال	مصلحة الإستغلال	دائري تسيير وصيانة الحضيرة
		1	التأكد من وجود الإشهار البيانات الوصفية للتقسيم للبرامج السكنية الترقية التي في طور الإنجاز في سنة 2024	قسم الترقية العقارية	مصلحة الترقية العقارية	دائرة تنمية والترقية العقارية والعقار

المساعد المسؤول عن المكلف بخلية التدقيق الداخلي

مدير عام

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'habitat, de l'Urbanisme et de la Ville

Office de Promotion et de Gestion Immobilière

De la Wilaya de M'nsila

Etat d'Exécution du Programme d'Audit Interne de l'Exercice 2023

حالة تنفيذ برنامج التدقيق الداخلي للسنة المالية 2023

التكفل بالتوصيات	التوصيات المعمول بها	الملاحظات الرئيسية المقدمة	الأهداف	الهيكل			
				القسم / النشاط	مصلحة		
تم	-الالتزام بالإجراءات المعمول بها -التكفل الجدي في بطاقات المستأجرين المرقمة مسبقا -تكثيف عمليات التحسيس الميداني للمستأجرين من أجل تحسين التحصيل	-عدم التسجيل في بعض بطاقات المستأجرين -عدم تحقيق الأهداف المسطرة	التأكد من مطابقة عمليات الصندوق (قبض الأموال) وفاعلية إجراءات التحصيل	وكالة	وحدة	تحصيل	دائرة المالية والمحاسبة
تم	-الالتزام بالإجراءات المعمول بها -تكثيف عمليات التحسيس الميداني للمستأجرين من أجل تحسين التحصيل	-إلغاء وصل الدفع بسبب الطابعية -عدم تحقيق الأهداف المسطرة	الوكالة				
تم	-تكثيف عمليات التحسيس الميداني للمستأجرين من أجل تحسين التحصيل	-عدم تحقيق الأهداف المسطرة	وكالة				
تم	-الالتزام بالإجراءات المعمول بها -تكثيف عمليات التحسيس الميداني للمستأجرين من أجل تحسين التحصيل	-إلغاء وصل الدفع بسبب الطابعية -عدم تحقيق الأهداف المسطرة	وكالة				
تم	-الالتزام بالإجراءات المعمول بها -التكفل الجدي في بطاقات المستأجرين المرقمة مسبقا -تكثيف عمليات التحسيس الميداني للمستأجرين من أجل تحسين التحصيل	-عدم التسجيل في بعض بطاقات المستأجرين -إلغاء وصل الدفع بسبب الطابعية -عدم تحقيق الأهداف المسطرة	وكالة				
تم	-الالتزام بالإجراءات المعمول بها	-عدم التسجيل في بعض بطاقات	وكالة	وحدة			

	-التكفل الجدي في بطاقات المستأجرين المرقمة مسبقا -تكثيف عمليات التحسيس الميداني للمستأجرين من أجل تحسين التحصيل	المستأجرين -إلغاء وصل الدفع بسبب الطابعة -عدم تحقيق الأهداف المسطرة				
تم	-الإلتزام بالإجراءات المعمول بها -التكفل الجدي في بطاقات المستأجرين المرقمة مسبقا	-عدم الجدية في تنفيذ أدوات التحصيل -عدم تحقيق الأهداف المسطرة	وكالة	وحدة		
	-الإلتزام بالإجراءات المعمول بها -التكفل الجدي في بطاقات المستأجرين المرقمة مسبقا	-عدم الجدية في تنفيذ أدوات التحصيل -عدم تحقيق الأهداف المسطرة	وكالة			
	-الإلتزام بالإجراءات المعمول بها -التكفل الجدي في بطاقات المستأجرين المرقمة مسبقا -تكثيف عمليات التحسيس الميداني للمستأجرين من أجل تحسين التحصيل	-عدم التسجيل في بعض بطاقات المستأجرين -إلغاء وصل الدفع بسبب الطابعة -عدم تحقيق الأهداف المسطرة	وكالة			
	الإلتزام بالإجراءات المعمول بها -تكثيف عمليات التحسيس الميداني للمستأجرين من أجل تحسين التحصيل	-عدم الجدية في تنفيذ أدوات التحصيل -عدم تحقيق الأهداف المسطرة	وكالة			
	الإلتزام بالإجراءات المعمول بها -التكفل الجدي في بطاقات المستأجرين المرقمة مسبقا -تكثيف عمليات التحسيس الميداني للمستأجرين من أجل تحسين التحصيل	-عدم التسجيل في بعض بطاقات المستأجرين -عدم تحقيق الأهداف المسطرة	وكالة			
	الإلتزام بالإجراءات المعمول بها -تكثيف عمليات التحسيس الميداني للمستأجرين من أجل تحسين التحصيل	إلغاء وصل الدفع بسبب الطابعة -عدم تحقيق الأهداف المسطرة	وكالة	وحدة		
	-التكفل الجدي في بطاقات المستأجرين المرقمة مسبقا -تكثيف عمليات التحسيس الميداني للمستأجرين من أجل تحسين التحصيل	-عدم التسجيل في بعض بطاقات المستأجرين -عدم تحقيق الأهداف المسطرة	وكالة			
	-التكفل الجدي في بطاقات المستأجرين المرقمة مسبقا -تكثيف عمليات التحسيس الميداني للمستأجرين من أجل تحسين التحصيل	-عدم التسجيل في بعض بطاقات المستأجرين -عدم تحقيق الأهداف المسطرة	وكالة			
جاري	-تجنب التأخير في تسجيل القضايا عن طريق طلب القوائم في نهاية(ن-1)	-التأخير غير المبرر في تسجيل القضايا على مستوى المحاكم	-التأكد في فعالية العمل	قسم منازعات التحصيل		خلية المنازعات
جاري	-تعزيز وتراكم نظام الحراسة والأمن الداخلي -تعزيز ومراجعة الإجراءات الأمنية الملازمة للمخاطر المادية المدروسة	-التداخل بين مهمات الحراس وأعوان الأمن الداخلي -نقص الأعوان في بعض الوكالات -بعض المخاطر المادية التي يجب التكفل بها	-ملاحظة المخاطر المادية المختلفة التي يمكن ان يتعرض لها الديوان	المقر الرئيسي، الوكالات...الخ		خلية الأمن الداخلي

تم	معالجة هذه الفجوة	-يذهب العمال على إجازة دون التوقيع على سجل الإجازة السنوية	-التأكد من وجود ومطابقة السجلات القانونية المتعلقة بتسيير دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة	تسيير العمال	مصلحة الموارد البشرية	دائرة الموارد البشرية
/	/	تأجيل مهمة برنامج التدقيق للسنة 2024	التأكد من أن جميع البرامج السكنية العمومية الإجارية في طور الإنجاز تحوز على قرار تحويل الأوعية العقارية ورخص البناء	قسم متابعة تحويل الأولوية العقارية ورخص البناء	مصلحة الدراسات والبرمجة	دائرة التحكم في المشاريع
/	/	تأجيل مهمة برنامج التدقيق للسنة 2024	التأكد من وجود وحسن مسك السجلات التنظيمية الخاصة بدائرة التحكم في المشاريع	لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض	مصلحة الاسعار والصفقات	
/	/	وجود مطابقة	التأكد من شطب السكنات المتنازل عنها من قائمة السكنات المؤمنة	قسم الإستغلال	مصلحة الإستغلال	دائرة تسيير وصيانة الحاضرة
/	/	وجود مطابقة	التأكد من وجود إشهار البيانات الوصفية للتقسيم للبرامج السكنية التقوية التي في طور الانجاز في سنة 2024	قسم الترقية العقارية	مصلحة الترقية العقارية	دائرة تنمية الترقية العقارية والعقار

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة السكن و العمران و المدينة

ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية المسيلة

المديرية العامة

خلية التدقيق الداخلي

تقرير
خاص بالمراجعة و التدقيق الداخلي
يتعلق بمطابقة

عقود إيجار السكنات العمومية الإيجارية

**Audit Interne de Conformité
Des Contrats de Location des LPL**

المسيلة في.....

إلى السيد المدير العام،

ديوان الترقية و التسيير العقاري
لولاية المسيلة

المديرية العامة
خلية التدقيق الداخلي
رقم: 2023/.....

**تقرير خاص بالمراجعة و التدقيق الداخلي
يتعلق بمطابقة
عقود إيجار السكنات العمومية الإيجارية
Audit Interne de Conformité
Des Contrats de Location des LPL**

تنفيذا لبرنامج التدقيق الداخلي لسنة 2023، و بتاريخ 09 و 2023/08/10 قامت خلية التدقيق الداخلي بإجراء عملية مراجعة و تدقيق تتعلق بمدى بمطابقة عقود الإيجار الخاصة بالسكنات العمومية الإيجارية المعمول بها حاليا في الديوان مع التشريع و التنظيم الساري المفعول في هذا الميدان.

• **أعضاء خلية التدقيق الداخلي،**
- السيد ، مساعد مكلف بخلية التدقيق الداخلي.

• **أهداف المهمة:**
1- التأكد من مدى مطابقة عقود الإيجار الخاصة بالسكنات العمومية الإيجارية المعمول بها حاليا في الديوان مع التشريع و التنظيم الساري المفعول في هذا الميدان.
2- تقديم الإقتراحات التي من شأنها تحسين الأداء أو تصحيح الإختلالات إن وجدت.

• **محيط التدخل:**
- مصلحة إستغلال الحضيرة / دائرة تسيير و صيانة الحضيرة.

الملاحق

تقرير خاص بالمراجعة والتدقيق الداخلي يتعلق بمطابقة عقود إيجار المساكن العمومية الإيجارية

2023 /

• ميدان المراجعة و التدقيق:

- عقد إيجار سكن عمومي إيجاري معمول به حاليا في الديوان،

• المراجع:

- الأمر رقم 58-75 المؤرخ في 1975/09/26 المتضمن القانون المدني، المعدل و المتمم.

- المرسوم التنفيذي رقم 140/08 المؤرخ في 2008/05/10 الذي يحدد قواعد منح السكن العمومي الإيجاري " الملحقين الأول و الثاني".

• إنجاز المهمة:

- بعد المراجعة و التدقيق و مطابقة بنود عقد إيجار سكن عمومي إيجاري معمول به حاليا في الديوان، مع بنود ومواد الأمر رقم 58/75 و كذا المرسوم التنفيذي رقم 140/08 المؤرخ في 2008/05/10، لاسيما " الملحقين الأول و الثاني"، سجلنا النتائج التالية:

النتائج

البند المتعلق بـ: المطابقة	1- الأطراف المتعاقدة	2- موضوع العقد	3- مدة العقد	4- مكونات السكن المؤجر	5- تخصيص السكن المؤجر	6- تسليم السكن	7- الإصلاحات	8- الصيانة	9- إستغلال السكن
المطابقة مع التشريع (الأمر 58/75)	مطابقة	مطابقة	مطابقة	مطابقة	مطابقة	مطابقة	مطابقة	مطابقة	مطابقة
المطابقة مع التنظيم (المرسوم 140/08)	* غير مطابق جزئيا	مطابقة	مطابقة	مطابقة	مطابقة	مطابقة	مطابقة	مطابقة	مطابقة

البند المتعلق بـ: المطابقة	10- مبلغ الضمان	11- قيمة الإيجار	12- قواعد مراجعة الإيجار	13- الإيجار من الباطن	14- المسؤولية	15- تجديد عقد الإيجار	16- فسخ عقد الإيجار	17- حقوق و واجبات طرفي العقد	18- تسوية النزاعات
المطابقة مع التشريع (الأمر 58/75)	مطابقة	مطابقة	مطابقة	مطابقة	مطابقة	مطابقة	مطابقة	مطابقة	مطابقة
المطابقة مع التنظيم (المرسوم 140/08)	مطابقة	مطابقة	مطابقة	مطابقة	مطابقة	مطابقة	مطابقة	مطابقة	** بند مضاف في عقد الإيجار المعمول به في الديوان

الملاحظات و التوصيات:

* : البند رقم 01 - المتعلق بالأطراف المتعاقدة:

- حسب المرسوم 140/08: " عقد إيجار بين الهيئة المؤجرة التي تتصرف لحساب الدولة، ممثلة من طرف (لقب و اسم و وظيفة الشخص المؤهل للتعقد لصالح الهيئة المؤجرة).....الخ".
- حسب العقد المعمول به حاليا في الديوان: " عقد إيجار بين كل من د ت ت ع بالمسيلة ممثلا من طرف مديره العام- المدعو المؤجر.....الخ".

غياب عبارة " متصرفا لحساب الدولة" في عقود الإيجار المعمول بها حاليا في الديوان، تعطي الإنطباع بأن أموال الإيجار هي عبارة عن أموال خاصة للديوان، بحكم أنه مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري، و تخضع للقانون الخاص، و بالتالي يجري التعامل معها في بعض الأحيان من طرف بعض القضاة بنوع من التساهل أثناء المنازعات الخاصة بتحصيل الإيجار.

لذلك نقترح إضافة عبارة " متصرفا لحساب الدولة" لعقود إيجار السكنات العمومية الإيجارية، أو لا لتكون متطابقة 100% من التنظيم، و ثانيا لتجنب احتمال إعتبار ديوان الإيجار أموالا خاصة للديوان.

** : البند رقم 11 - المتعلق بتسوية النزاعات: لم ينص التنظيم الخاص بهذا النوع من العقود على هذا البند، إلا أنه لا يتعارض معه و لا يوجد ما يمنع إدراجه في عقد الإيجار، بل إن تحديد الاختصاص الإقليمي للجهة القضائية المخولة للبت في النزاعات الناشئة عن تنفيذ هذا العقد هو في صالح الطرفين المتعاقدين.

و بهذا نكون قد أنجزنا المهمة الموكلة لنا، و نحن تحت تصرفكم لتقديم التوضيحات أو إضافة النقاط التي ترون بأنها غير مستوفية.

المساعد المكلف بخلية التدقيق الداخلي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة السكن والعمران

235 م.م.ب. 2006

12 جريدة 2006

مقرر يتضمن المصادقة على الهيكل التنظيمي لديوان
الترقية والتسيير العقاري لولاية المسيلة.

إن وزير السكن والعمران؛

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 2006 - 176 المؤرخ في 25 ماي 2006، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة؛
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-147 المؤرخ في 12 ماي 1991 المتضمن تغيير الطبيعة القانونية للقوانين الأساسية لدواوين الترقية والتسيير العقاري وتحديد كفاءات تنظيمها وعملها، المعدل والمتمم؛ لا سيما المادة 13 منه؛
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 92-176 المؤرخ في 04 ماي 1992 المتضمن تحديد صلاحيات وزير السكن؛
- بمقتضى القرار الوزاري رقم 43/أ.خ.و/ المؤرخ في 19 أكتوبر 1998 المتضمن الهيكل التنظيمي لدواوين الترقية والتسيير العقاري المعدل و المتمم بالقرار الوزاري رقم 512/أ.خ.و/ المؤرخ في 25 أبريل 2005؛
- بمقتضى المقرر الوزاري رقم 189 /أ.خ.و/ المؤرخ في 19 أكتوبر 1998 المتضمن تحديد قائمة الإطارات المسيرة لديوان الترقية والتسيير العقاري وشروط الالتحاق بهذه المناصب؛
- بمقتضى المقرر رقم 181 /أ.ع.و/ 1999 المؤرخ في 30 نوفمبر 1999 المتضمن المصادقة على الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري للمسيلة؛
- بناء على التعليمات الوزارية رقم 625 المؤرخة في 13 جويلية 2005 المتضمنة كفاءات تطبيق القرار الوزاري رقم 512 المؤرخ في 25 أبريل 2005، المذكور أعلاه.
- بناء على محضر اجتماع مجلس إدارة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية المسيلة المؤرخ في 25 أكتوبر 2005 المتضمن المصادقة على مشروع الهيكل التنظيمي.

- ويمقتضى القانون رقم 90 - 30 المؤرخ في 14 جمادى الاولى عام 1411 الموافق اول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الاملاك الوطنية.

- ويمقتضى المرسوم رقم 85 - 270 المؤرخ في 23 صفر عام 1406 الموافق 5 نوفمبر سنة 1985 الذي يغير تنظيم دواوين الترقية العقارية وتسييرها في الولاية وعملها.

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : تغير دواوين الترقية والتسيير العقاري القائمة عند تاريخ سريان مفعول هذا المرسوم والمدرجة في القائمة الملحقة. في طبيعتها القانونية الى مؤسسات عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري.

تخضع هذه المؤسسات التي تدعى في صلب النص "دواوين الترقية والتسيير العقاري" للقوانين والتنظيمات المعمول بها ولاحكام هذا المرسوم.

الفصل الاول

احكام عامة

المادة 2 : تتمتع دواوين الترقية والتسيير العقاري بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وتعد تاجرة في علاقاتها مع الغير وتخضع لقواعد القانون التجاري.

المادة 3 : يمكن دواوين الترقية والتسيير العقاري ان تمارس نشاطاتها على مستوى التراب الوطني. ومقرها الرئيسي هو المقر المشار اليه في الملحق المذكور في المادة الاولى اعلاه.

المادة 4 : في اطار تجسيد السياسة الاجتماعية للدولة، تتولى دواوين الترقية والتسيير العقاري ترقية الخدمة العمومية في ميدان السكن لاسيما بالنسبة للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا. وتكلف فضلا عن ذلك، على سبيل التبعية بما يلي :

- ترقية البناءات.
- الاناية عن أي متعامل في الاشراف على المشاريع المستدة اليه.
- الترقية العقارية.

المادة 9 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 27 شوال عام 1411 الموافق 12 مايو سنة 1991.

مولود حمروش

مؤرخ في 27 شوال عام 1411 الموافق 12 مايو سنة 1991

إن رئيس الحكومة،
بناء على تقرير وزير التجهيز،
وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 81 - 2 - 4 و116 الفقرة 2 منه،
ويمقتضى الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 ابريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للحاسبة،
ويمقتضى الامر رقم 75 - 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،
ويمقتضى القانون رقم 88 - 01 المؤرخ في 22 جمادى الاولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القوانين التوجيهية للمؤسسات العمومية الاقتصادية،
ويمقتضى القانون رقم 90 - 25 المؤرخ في اول جمادى الاولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 المتضمن الترجيحي العقاري،
ويمقتضى القانون رقم 90 - 29 المؤرخ في 14 جمادى الاولى عام 1411 الموافق اول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير،



تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

الإسم: بنعيمان اللقب: مسعود

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 203837084 والصادرة بتاريخ: 2018/12/13

المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم المالية والمحاسبة.

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

دور التدقيق الداخلي في تحسين الرقابة الداخلية

في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة: ديوان الترفيح والسفر العقاري لولاية المسيلة

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/06/04

الإمضاء





تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا المضي أسفله،

الإسم: حسين ناجم
اللقب: ناجم
الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 2096 1128 والصادرة بتاريخ: 2023/09/21
المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة.
والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر، عنوانها:

دور التدقيق المحلي في تحسين الرقابة الداخلية

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/06/05

الإمضاء



لا اله الا الله
الله اعلم
الله اعلم